جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور هياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية– برج بوعريريج–

من إعداد الطالبتين:
– بن سالم آيـــة.
– أقـدوش سعديــة.

إشراف الأستاذة:
– الويزة أوصغــير.

أعضاء لجنة المناقشة

بوقابة وردية	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أوصغير الويزة	أستاذ محاضر أ	مشرفا
ساري سهام	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بعد تعب ومشقة في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي...

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم، داعمي الأول في مسيرتي، سندي وقوتي

"والدي"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب الحنون سر قوتي ونجاحي جنتي

"والدتي"

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي وازاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زرع الثقة والاصرار بداخلي الى من شد الله به عضدي فكان خير معين أخي

"محمد الطيب"

الى ملائكة رزقني الله بهن لأعرف من خلالهن طعم الحياة الجميلة، تلك الملائكة التي غيرن مفاهيم الحب والصداقة والسند في حياتي أخواتي "سلسبيل- بسمة اليقين"

الى من امدني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة لأجل ما أنا عليه الآن أخي وزميلي "قسوم أيمن"

وأخيرا من قالها *نالها* وأنا لها وإن أبت رغما عليها أتيت بها، وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب، لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها، وما كنت أفعل لولا

فضل الله فالحمد لله عند البدء وعند الختام.

آيـــــة

الإهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، ووضعت تحت قدميها الجنات.

كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان،

وبعث الأمان... لكي أمي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز

العطاء،

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، فبعث في روحي الحياة،

وقوة الدفاع ...لك أبي.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، وأن يمنحهما الصحة

والعافية،

وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السماوات والأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة إخواني

" فارس، نبيل، آدم"

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه

الدراسة وكل طلبة الماستر إدارة مالية دفعة 2024.

سعديـــــة

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الدكتورة أوصغير الويزة لقبولها الإشراف على هذه الرسالة أولا، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحتنها لنا ثانيا ولجميل صبرها وحسن معاملتها معنا، كما أنها لم تبخل علينا بوقتها الثمين في تتبع بيانات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق وشرحوا ما غمض والتبس معناه في أذهاننا.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدارسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر قطاعا هاما؛ حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول العالم من بينها الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل، والذي دفع الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع من خلال وضع وإنشاء هياكل دعم مختلفة منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – برج بوعريريج–، والتي تعتبر مصدرا من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة من الناحية النظرية وتفصيلها، كما استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المجمعة من دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –برج بوعـريريج–.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج تقوم بالتكفل بأصحاب المشاريع من أجل إنشاء، دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عدد المؤسسات التي مولتها 640 مؤسسة من سنة 2019 إلى سنة 2023، التي تتوافق وتخصصاتهم بالإضافة إلى المرافقة المقاولاتية التي تضمنها لهم الوكالة طيلة فترة إنجاز المؤسسة وكذلك مرافقتهم خلال فترة النشاط.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم، الدعم المالي والفني، مصادر التمويل، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Résumé:

Nous avons essayé à travers cette étude de comprendre le secteur des petites et moyennes entreprises, qui est un secteur important; où les petites et moyennes entreprises jouent un rôle essentiel dans le processus de développement économique et social dans les pays du monde, y compris l'Algérie. Cependant, ces dernières rencontrent de nombreux problèmes, notamment le problème de financement, ce qui a poussé l'État algérien à soutenir ce secteur en mettant en place diverses structures de soutien, dont l'Agence nationale de soutien et de développement de l'entrepreneuriat - bordj bouarreridj–, qui est une source de financement vers laquelle les petites et moyennes entreprises se tournent. L'étude a adopté une approche descriptive pour décrire les variables de l'étude du point de vue théorique et les détailler, ainsi qu'une approche analytique pour analyser les informations et les

données recueillies à partir d'une étude de cas de l'Agence nationale pour le soutien et le développement de l'entrepreneuriat -bordj bouarreridj -.

L'étude révèle que l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat de l'Etat de Bordj Bou Arreridj parraine des porteurs de projets pour créer, accompagner et financer des petites et moyennes entreprises, puisque le nombre d'entreprises qu'elle a financées a atteint 640 entre 2019 et 2023, qui sont compatibles avec leurs spécialisations en plus de l'accompagnement entrepreneurial qu'il comprend. Ils disposent de l'agence tout au long de la période d'achèvement de l'établissement, ainsi que de les accompagner pendant la période d'activité.

Les mots clés sont : les petites et moyennes entreprises, les sources de financement, les structures de soutien, le soutien financier et technique, l'Agence nationale de soutien et de développement de l'entrepreneuriat.

قـائمــة المحتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل	1-31
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3- 10
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد	7
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	11-19
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	11
المطلب الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها في الجزائر	13
المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
المبحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	20-30

المطلب الأول: ماهية التمويل	20
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثالث: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	59-32
تمهيد	33
المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	38-34
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	34
المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاية	35
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	37
المبحث الثاني:شروط وإجراءات الإستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	47-39
المطلب الأول: شروط التأهيل، الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	39
المطلب الثاني: مراحل انشاء المؤسسة من طرف طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	42
المطلب الثالث: الدعم المادي والفني المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	45
المبحث الثالث: تقييم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج	60-48
المطلب الأول: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة	48
المطلب الثاني: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل من طرف الوكالة الوطنية دعم وتنمية المقاولاتية للسنوات الخمس الأخيرة	53
المطلب الثالث: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاع للسنوات الخمس الأخيرة	54

المطلب الرابع: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة والمناصب المستحدثة ومبلغ الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للسنوات الخمس الأخيرة	56
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	64-61
قائمة المراجع	67-65
الملاحق	73-68

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا في الجزائر	**7**
02	العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**15**
03	مدة تسديد القروض	**40**
04	التمويل الثلاثي	**45**
05	التمويل الثنائي	**46**
06	التمويل الذاتي	**47**
07	عدد المؤسسات الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة	**48**
08	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي للسنوات الخمس الأخيرة	**50**
09	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس للسنوات الخمس الأخيرة	**51**
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل للسنوات الخمس الأخيرة	**53**
11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاع للسنوات الخمس الأخيرة	**55**
12	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة وعدد المناصب المستحدثة للسنوات الخمس الأخيرة	**57**
13	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومبلغ الاستثمار للسنوات الخمس الأخيرة	**58**

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
02	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
03	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية– برج بوعريريج–	38
04	مخطط مراحل انشاء وتمويل المؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA – برج بوعريرج–	42
05	أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة	49
06	أعمدة بيانية توضح عددالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي للسنوات الخمس الأخيرة	50
07	أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس للسنوات الخمس الأخيرة	52
08	أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل للسنوات الخمس الأخيرة	53
09	أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاع للسنوات الخمس الأخيرة	55
10	أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الممولة وعدد المناصب المستحدثة للسنوات الخمس الأخيرة	57

قائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الفواتير الأولية	69
02	شهادة تأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تمويل ثلاثي.	71
03	إخطار اتفاقية البنك خاص بطلب تمويل (إنشاء).	73

مقدمة

إن الاقتصاد القوي والمتطور لا بد أن تكون لديه الإمكانات والمقومات، ومنظومة متكاملة من السياسات والتشريعات التي تحافظ على متانته وقوته، وتشجيع الشباب على العمل، وفتح فرص عمل لهم، وخاصة خريجي الجامعات ممن يتمتعون بروح ريادية، ويرغبون في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتقديم الدعم اللازم، واستثمار طاقاتهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم، حيث نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسير إلى الإرتفاع في كل أنحاء العالم، نتجت هذه الزيادة المضطردة عن الأهمية التي أصبحت تكتسبها مثل هذه المؤسسات في اعتبارها بذرة الوصول للمؤسسات الكبيرة، ولما لها من انعكاسات على اقتصاديات الدول في فتح مناصب عمل والمساهمة في التنمية المحلية، مما استدعى بالعديد من الدول إلى ضرورة استحداث هياكل تدعمها، وأخرى توفر لها المرافقة لتخطي كل الصعوبات.

كما أن أهم عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل الدائم والمستمر من لحظة إنشائها ومرافقتها في مراحل تطورها، فكان لا بد من إيجاد وسيلة فاعلة من أجل دعم هذه المؤسسات، ومد يد العون لها، لذلك عمدت الجزائر على غرار دول العالم لتوفير العديد من الهيئات والهياكل الحكومية لتذليل الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات لتستمر وتحقق التنافس والبقاء، وهنا تم تخصيص هياكل تدعمها وتوفر لها السيولة اللازمة من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مؤسسات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعمها ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة في مراحلها الأولى.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف تساهم الهياكل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحسين ظروف تمويل وإنشاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية.

الفرضية الثانية: لهياكل الدعم والتمويل دور مهم في تنمية وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الفرضية الثالثة: تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA على مستوى ولاية برج بوعريريج على تحسين ظروف تمويل وإنشاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم المالي فيتحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تعتبر هياكل الدعم أحد الآليات التي تعمل على خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة وتمويلها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على بعض الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA في تمويل ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات تم الإعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد عليه لوصف متغيرات الدراسة من الناحية النظرية وتفصيلها، كما استخدمناه لتحليل المعلومات والبيانات المجمعة من دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –برج بوعريريج– .

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA أحد أهم الآليات الداعمة.
- **الحدود الزمنية:** تناولت الدراسة الفترة 2019–2023 وذلك اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.
- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA ولاية برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- **أسباب ذاتية:**

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه.
- محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات وواقعها محليا.

- **أسباب موضوعية:**

- الإهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية في تنمية هذا القطاع.
- إشكالية التمويل الذي يعتبر أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حبيبة فرحاتي، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر 2001- 2011)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مختلف أشكال الدعم والإمتيازات الممنوحة من طرف هذه الهياكل تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على إستمراريتها.

الدراسة الثانية: سماح أسماء، دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر ،2015/2014.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الإلمام والتعرف بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية الإنشاء، التمويل والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الإقتصادية ومن جانب آخر تسليط الضوء على التباين والإختلاف بين إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحديد فعالية هذه المؤسسات ودورها في المساهمة في تعبئة المدخرات الوطنية والمساهة في الإنتاج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تسييرها، وسرعة تأقلمها مع المتغيرات الإقتصادية، هذا ما يجعلها تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الثالثة: العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المحددة للتمويل من مختلف مصادر التمويل وإشكالية عدم قدرة هذه المؤسسات على الدخول إلى السوق المالي.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ترجع إشكالية تمويلها إلى مجموعة من العوامل، منها ما هو مشترك بينها في معظم دول العالم كخصوصيتها المالية اتجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل والآثار السلبية لصغر حجمها.

أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتضح من خلال دراستنا التي عالجت موضوعا مهما ألا وهو دور هياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه من الممكن تحديد أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين الدراسات السابقة والتي تعتبر مكملة لها، تتمثل أوجه التشابه والإختلاف في ما يأتي:

إن غالبية الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في جانب مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الهياكل الداعمة لها، وكذا أسلوب الدراسة المعتمدة فجل الدراسات إعتمدت على الدراسة التحليلية لعرض دراستها والوصول إلى نتائج، فدراستنا تطرقت الى كل تلك الجوانب مضيفة في ذلك دور مختلف الهياكل في مقدمتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA وما لها من دور فعال في دعم المشاريع المقاولاتية لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتسليط الضوء على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، من الفترة الممتدة من 2019-2023.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي المبحث الثالث أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج NESDA، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني شروط التأهيل، الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وفي المبحث الثالث مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في التنمية الاقتصادية لولاية برج بوعريريج، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل.

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، ورغم كل ذلك لم تحظى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينات من القرن الماضي بالإهتمام الذي حضيت به في الوقت الحالي.

و تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لخصوصيتها من نقص الموارد المالية ورأس المال وصغر حجمها وكثافة العمالة...إلخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

ومن هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الفصل معالجة الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات تمويلها من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويزداد اهتمام الحكومات والباحثين بها يوما بعد يوم إدراكا منهم للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المبحث سنحاول أن نعطي رؤية عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريفها وإبراز أهميتها ومنهجية تصنيفها.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، ورغم اهتمام الإقتصاديين والباحثين بها، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها، وذلك بسبب وجود عدة معايير للتمييز بينها وتصنيفها، ووجود العديد من العراقيل التي تعيق تحديد ووضع تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات، بحيث تعددت التعريفات الممنوحة لها باختلاف الدول ودرجات تطورها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ويتم التطرق لكل هذا من خلال ما يلي:

أولا: صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الصعوبات التي يواجهها الإقتصاديون عند محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كما يلي:[1]

- الإختلاف في مستويات النمو بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية ينعكس في ثقل مستوى التطور التكنولوجي والهيكل الاقتصادي، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر حول هذه الأنظمة، ما يعتبر مؤسسة كبيرة في السنغال يعتبر مؤسسة صغيرة في إيطاليا ومؤسسة صغيرة في اليابان ومؤسسة كبيرة في الجزائر، لذلك نلاحظ أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد ينطبق على جميع البلدان.
- تختلف طبيعة النشاط الإقتصادي، فكل مؤسسة تختص بنشاط معين، وبالتالي فإن كل مؤسسة لها تنظيم داخلي وهيكل مالي مختلف، والمقارنة بين مؤسسة تابعة للقطاع الصناعي وأخرى تابعة للقطاع التجاري تظهر الفرق، وذلك لأن الأولى تعتمد على استثماراتها الكبيرة وتوظف عددا كبيرا من العمال، بينما الثانية تعتمد على المخزون والإنصاف، الأمر الذي يتطلب الكثير من القوى العاملة.
- تنوع معايير التعريف الكمي مثل (عدد العمال وحجم النشاط والجودة).
- قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة.

[1] عامر عبد الرحمان، **أثر مراقبة التسيير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراء العلوم والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2022-2023، ص127.

وإضافة للعوامل الاقتصادية توجد عوامل أخرى التي تعيق تحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:[1]

- **العوامل التقنية:** ويتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- **العوامل السياسية:** وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده، وللتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل الوصول إلى تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هناك عدة مؤشرات ومعايير منها المعايير الكمية وكذا المعايير النوعية.[2]

1) المعايير الكمية

تعتبر من أهم المعايير في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تتمثل فيما يلي:

- **معايير رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والإستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة لأخرى.
- **معيار حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
- **معيار رقم الأعمال:** يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- **معيار العمالة:** وهو من أكثر المعايير استعمالا وذلك لبساطة استخدامه وسهولة الحصول على المعلومة وكذا ما يتمتع بثبات نسبي، ويعني ما تضمنه المؤسسة من عدد العمال، لكن يختلف من دولة لأخرى.

---

[1] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الجزائر، 2008، ص18.

[2] بوعوينة سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد 17، الجزائر، 2017، ص 215.

- **معيار معامل رأس المال:** وهو يعبر عن الحجم من رأس المال أي كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف وحدة من العمل وتعبر عنه بالعلاقة التالية: معامل رأس المال = رأس المال الثابت/ عدد العمال.

2) المعايير النوعية

تتمثل المعايير النوعية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- **الإستقلالية:** ونقصد بذلك أن تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مستقلة بنسبة معينة في ذمتها المالية، ويعود تحديد نسبة هذه الإستقلالية إلى كل دولة أو منظمة.
- **حصة المؤسسة في السوق:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تملك القدرة في فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية.
- **الملكية:** ويقصد بها أن يتحمل رئيس المؤسسة شخصيا المسؤولية المالية، والتقنية والاجتماعية والروحية مهما كان نوعها.

ثالثا : تعريف الدول والهيئات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للوقوف أمام مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نضع مجموعة من التعاريف التي وضعتها مختلف الدول والهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) **تعريف معتمد من طرف البنك الدولي:** يبين البنك الدولي في تعريفه أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: المؤسسات المصغرة وهي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.00 دولار أمريكي، والمؤسسة الصغيرة وهي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي، والمؤسسة المتوسطة التي عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.[1]

2) **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953، عرفها بأنها ذلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا، حيث حدد هذه المؤسسات كما يلي:[2]

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

---

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد02، العدد 02، الجزائر، 2011، ص78-79.

[2] بن العايش فاطيمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 06، المجلد 03، الجزائر، 2018، ص135.

- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية تضم 250 عاملا أو أقل.

3) **تعريف الاتحاد الأوروبي:** تم وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الإتحاد الأوروبي، والذي يرتكز على المعايير التالية وهم المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث اعتبر المؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة إذا استوفت الشروط التالية:[1]

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 عمال.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

4) **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نص المادة 05 فقرة 01 من القانون رقم 17-2002 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو خدمات":[2]

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها لا يتجاوز أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها مليار دينار جزائري، وتتمتع بالاستقلالية المالية.

قد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا كل على حدى، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:[3]

---

[1] بهلولي نور الهدى، **مدى ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد01، الجزائر،2021، ص376.

[2] المادة 05 فقرة 01 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر، العدد02، المؤرخة في 11 يناير 2017، ص05.

[3] المواد 8-9-10 من القانون 17-02، مرجع سبق ذكره، ص06.

جدول رقم (01) تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا في الجزائر.

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	400 مليون إلى 04 ملايير	200 مليون إلى 01 مليار

المصدر: القانون رقم 17/02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017، ص6.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى حسب معايير ومن التعاريف يمكن القول: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج أو تقديم خدمات على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رقم أعمال صغير معين وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد

إن الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن فيما يلي:[1]

- **توفير مناصب الشغل:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والإبتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.
- **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا.

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص46-52.

- **تعبئـة المـوارد الماليـة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الإدخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل إكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة.
- **تحقيـق التطـور الاقتصـادي:** يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المعلومات، الإتصالات، قطاع التكنولوجيا الحيوية، علوم الحياة ...الخ، وهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والإهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي.

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختلف في أنماطها ومجالات أنشطتها الإقتصادية وحجم أعمالها وإمكانياتها المادية ولكثرة الاختلافات فيما بينها، فإنها تصنف إلى مجموعات إستنادا إلى مقاييس أهمها:[1]

أولا:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع، وذلك حسب توجهها ومن بين أهم هذه الأنواع مايلي:

- المؤسسات العائلية.
- المؤسسات التقليدية.
- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهما:

- **المؤسسات غير المصنعة:** تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة.

---

[1] يوسف مصطفى، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها**، ألفا للوثائق والنشر، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2021، ص38-41.

- **المؤسسات المصنعة:** يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها إلى ما يلي:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تتمثل في المنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية.
- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:** هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجال الصناعات الوسيطية والتحويلية، والمتمثلة في تحويل المعادن الصناعات الكيميائية والبلاستيكية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.
- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة باحتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج ورؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها، وهذا ما لا يتماشى مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذ ينحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة التجهيزات البسيطة، وهذا في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، وتكون المؤسسة إما ملكية عامة، تعاونية، ملكية خاصة.

ويمكن تلخيص تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

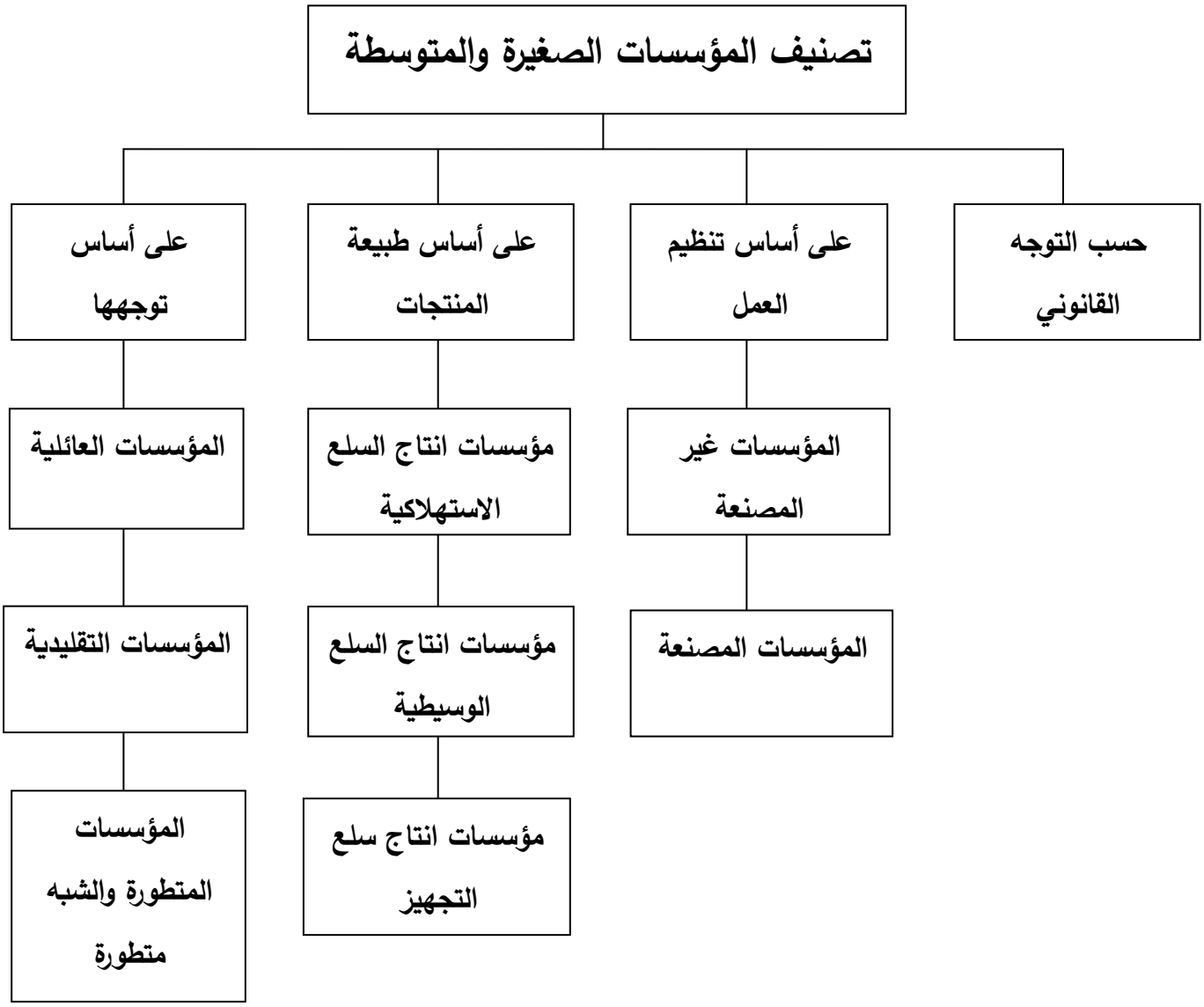

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظهرت بعد سنة 1993، وبعدها بدأت بالانتشار والتطور إلى يومنا هذا، حيث تواجه العديد من المشاكل والعراقيل، ومن هذا المنطلق سوف نحاول إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مرت التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل وهي موضحة كالآتي:

1) المرحلة الأولى: المرحلة الممتدة بين(1962-1982)

إن نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال إلى مخطط قسنطينة 1958، حيث أن هذه المؤسسات كانت في أغلبها ملكا للمعمرين وبلغت نسبته 98% وكان مخطط قسنطينة 1958 يهدف إلى وضع سياسة تعتمد على تطوير الصناعة المحلية تكون مكملة لنشاط المؤسسات الاستعمارية الكبرى، وتعود الإمتيازات والأرباح على الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

ورثت الجزائر وحدات هشة وضعيفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المغادرة الجماعية للإطارات من المعمرين الذي كانوا يشرفون على تسييرها، بالإضافة إلى تهجير رؤوس الأموال ولقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1966 حولي 236 مؤسسة، وارتفع عددها سنة 1973 حوالي 1434 مؤسسة ترتكز معظمها في أعمال البناء والأشغال العمومية، وبالرغم من أن هذه الفترة (1960-1982) عرفت اهتمام الحكومة بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات كبيرة الحجم وتهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض العديد من القيود عليها، إلا أن هذا لم يمنع وزارة الصناعة والطاقة من إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية(PMI) فخلال المخطط الرباعي الثاني (1974- 1988) أعطت هذه الوزارة التعريف التالي:

" يطلق مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية على كل وحدة انتاج مستقلة قانونيا، توظف اقل من 500 عاملا، وتحقيق رقم أعمال 500 مليون دج"[1]

2) المرحلة الثانية: المرحلة الممتدة بين (1982-1988)

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق

[1] سماح أسماء، دور **الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها**، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص71.

بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون(21/08/1982) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:[1]

أ- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

ب-القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع، وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية، أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

- تستعمل تقنيات بسيطة.
- تتميز بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، إضافة إلى أنها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشار ثقافة الاستثمار.
- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.
- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط؛

ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

وإن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة.

[1]بلونيس محمد، هادف محمد، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في محاربة البطالة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 20192019/2018، ص22-23.

3) المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد (1988)

شهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي رغبة كبيرة من قبل الحكومة الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، وهذا نتيجة للشلل التام الذي أصاب الجهاز الاقتصادي والإنتاجي في الجزائر بسبب الأزمة الاقتصادية الجزائرية مع نهاية الثمانيات وهذا ما وضع الحكومة أمام حتمية تصحيح البرامج السابقة ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية والإعتماد على آليات السوق وأساليب النجاعة الاقتصادية وتتمثل في مايلي:[1]

- في سنة 1990 صدر قانون 90/10 في14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.
- في سنة 1991 صدر المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 19 فيفري1991 والمتعلق بتحرير التجارة.
- في سنة 1993 صدر المرسوم التنفيذي رقم 93/10 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات وخلق مكتب وحيد على المستوى الوطني والذي سمي بوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI وكذلك عرفت سنة 1993 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في سنة 2003 صدرت العديد من المراسيم التنفيذية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من أهمها المرسوم التنفيذي للقانون الأساسي لمشاكل المؤسسات.
- فيسنة 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى تنمية المؤسسات ومرافقتها في مسار تنافسيتها.

المطلب الثاني: عوامل نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات تشكل لها مجموعة من عوامل الفشل وهناك عوامل أخرى تمثل سببا في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الإهتمام بالخصائص والمفردات التالية:[2]

- **الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك:** الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية ولشخصية لصاحب العمل الصغير والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة وسبب ذلك المشروع الصغير

[1] سماح اسماء، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

[2] يوسف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص129- 134.

مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غلبا ما تسند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الإهتمام بكل وظائف المؤسسة.

- **تحديد الأهداف من طرف المالك:** يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد الأسئلة ما الأهداف العامة للمؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

- **المعرفة الممتازة بالسوق:** تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق Niche والتي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة.

- **قدرة المؤسسةعلى تقديم شيء متميز:** تقدم المؤسسة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة، وتستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة، وإدارة متكيفة مع التطور إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، والتي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، وإن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الإئتمان من البنوك والإتحادات المالية، وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المؤسسة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

- **الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم:** إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين، وإن العاملين اليوم هم أهم الموارد في المؤسسة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في

تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي يتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عوامل مرتبطة بمالك / مدير المشروع خلال ثلاث أول سنوات من عمر المشروع لابد من توافر: • الثقة بالنفس. • التفرغ الكامل للعمل. • العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب. • المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/ الخدمات التي سيتم التعامل فيها. **خصائص رائد الأعمال الناجح:** • الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلال،الحكم الجيد، التخيل. • العمر: يتراوح من 31- 50 سنة. • التعليم: متوسط فترة التعليم 14 سنة. • الخبرة: متوسط الخبرة في مجال العمل 13 سنة. • توافر خبرة إدارية وإعطاء الجزء الأكبر من وقت العمل للمهام الإدارية. • الإستراتيجية وتفويض المهام الروتينية. **العوامل التي تؤثر على الأداء الجيد للمدير/المالك:** • الوقت المقضي مع العميل. • الوقت المقضي في التخطيط. • الوقت المقضي في العمل.	عوامل مرتبطة بالأنشطة الوظيفية والإدارية • الإهتمام بالتخطيط المسبق. **بالنسبة لخصائص التشغيل يجب توافر:** • القدرة على ابتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة. • توافر الموارد اللازمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة. • القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسي. **بالنسبة لإستراتيجية المنافسة:** لابد من توفر ميزة تنافسية خاصة ب: • التخصص في المنتجات. • التخصص في العملاء.. • كلاهما(المنتجات والعملاء).

المصدر: يوسف مصطفى، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها**، الطبعة 01، ألفا للوثائق والنشر، عمان، 2021، ص130-131.

ثانيا: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن احتمالات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في السنوات الأولى، تكون عالية وقد تعود إلى محدودية مواردها، أو أن الإدارة غير المتمرسة، وافتقارها للاستقرار وفيما يلي بعض أهم العوامل المؤدية لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

- **عدم استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة:** لمعاونة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحديد الدقيق للأهداف من خلال التنبؤ الدقيق بالمبيعات والتكاليف والأرباح والمتطلبات، ورغبات العملاء المتزايدة، والتطوير المستمر، وتحديد السياسات المالية والبشرية والإئتمانية للمؤسسة، والقيام بالبحوث التسويقية المستمرة للسوق.
- **الإفتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** إن العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة يهملون التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورته للمؤسسات الصغيرة، وغياب التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى فشل المؤسسة في البقاء والاستمرار، وتحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الإستراتيجية تؤدي إلى تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ومعرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه، من هو المستهلك المستهدف، كيف يمكن جذب والمحافظة على المستهلكين.
- **نقص الخبرة:** على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالمشاريع الصغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون فيه، وتعتبر الخبرة في العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المؤسسة.
- **نقص السيطرة على المخزون:** يستثمر صاحب المؤسسة الصغيرة مبلغا كبيرا في المخزون السلعي ولذلك فإن السيطرة على المخزون تعد من المسؤوليات الإدارية الأساسية، حيث أن عدم كفاية مستويات المخزون تؤدي إلى التقصير في خدمة العملاء، مما يؤدي إلى احتمال تحويلهم إلى موارد أخرى للحصول على تلك السلع، ومن الضروري توفر الكميات المناسبة من المخزون على أن لا تكون أكثر من المطلوب وإلا أدى ذلك إلى خسارة فرصة استثمار تلك المبالغ في مجال عمل آخر.
- **الجهل في التحكم بالسيولة:** السيولة المتاحة تعني الأصول الحاضرة نقدا في يدك(فعليا)، ويمكن إن يستغلها الكثير من المستثمرين في فعل أشياء تضرهم أكثر مما تنفعهم وذلك مثل شراء بضائع تزيد عن الحد الذي يمكن أن يتحمله السوق وغيرها.

---

[1] سارة عدوان، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص30-31.

- **الجهل بالسوق:**أن تجهل السوق التي تعمل بها إذا كانت تملك فرص ضئيلة للنجاح، فكل مستثمر ناجح لابد من أن يقوم بعمل الدراسات السوقية اللازمة، وإجراء البحوث التسويقية التي تعرفنا عن كل صغيرة وكبيرة في الشريحة التسويقية التي تستهدفه.

ثالثا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تعددت الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات فمنها ما يرتبط بمراحل تأسيسها ومنها ما يتعلق ببقائها وتنميتها ومن بين أبرز هذه الصعوبات والمشاكل ما يلي:[1]

- صعوبة التمويل: حيث نجد أن نسبة التمويل الغالبة تتم عن طريق التمويل الحكومي وذلك عن طريق الإقتراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من البنك.
- بعض الاجراءات الحكومية التي يقيد من حرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انعدام الخبرة وضعف الدراسة الفنية.
- صعوبة تسويق المنتجات بسبب محدودية رأس المال.
- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات.
- التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية.
- عدم الاهتمام بجانب البحث والتطوير وذلك ناتج عن عدم الوعي بأهميته.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة لاسيما في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وعليه كان من الضروري التطرق بشيء من التحليل والدارسة المعمقة لهذا القطاع الحساس، مبرزين الدور الاقتصادي والاجتماعي له باعتباره يمتاز بالمرونة والديناميكية.[2]

---

[1]آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرآفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد05, العدد06، الجزائر، 2009، ص267.

[2]جليطي فتيحة، لطيفي نسيمة، **دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2017، ص30-32.

أولا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تبيان هذا الدور فيما يلي:[1]

- **تخفيض كلفة العمل:** تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجال يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

- **استخدام الموارد المحلية:** تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد في صرف الأموال لشرائها.

- **تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد أنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي.

- **توزيع الصناعة:** إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة ، ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية، وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا وهذا كله يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة والمجتمع، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعال في تعبئة المدخرات العائلية لأن ضعف كلفة الاستثمار في هذا القطاع تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج لهذه المؤسسات وبذلك تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ومنه زيادة الإنتاج.

---

[1] آيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص276.

ثانيا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في ترقية وتطوير الجانب الاجتماعي من خلال الدور الوظيفي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في:[1]

- **خلق فرص عمل جديدة:** تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك، حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل، فضلا على أن هذه الصناعات تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة, ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف، مما يساهم في حل مشكل البطالة وفي الحد من الهجرة من الريف على المدن، بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا وإعداد للمشروعات الكبيرة.
- **محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الإنحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية والأطفال كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا، لأنهم سيعتمدون فيكسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وإرتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية.
- **إعداد الصناعيين الوطنيين:** كما يكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأنها يمكن أن تنمو بالإعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن انجذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين القادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالإعتماد على التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم.
- **تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال:** كما يظهر الدور الاجتماعي لهذا القطاع، كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحرفية منها أو التقليدية يمكن أن تحقق النسق المتكامل

---

[1] شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد01، الجزائر، 2008، ص218-219.

على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات والمؤسسات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **تطوير الصناعات التقليدية:** وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة.

المبحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لاشك أن التمويل يعتبر العصب الأساسي في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها وتزداد أهمية التمويل مع التطورات التي تطرأ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك خصصنا هذا المبحث للحديث عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية التمويل

لقد ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ، وكان من الضروري تعريفه إذ اختلف الباحثين في إعطاء تعريف موحد للتمويل، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر، وسنقوم أولا بإعطاء تعاريف متعددة عن التمويل ثم سنعرض أهمية هذا الأخير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المحددة لأنواع التمويل.

أولا: مفهوم التمويل

- **التمويل لغة**

هو الإمداد في المال، والمال مفهوم واسع يضم كل الموجودات الحقيقية والمالية من أراضي ومباني وأوراق مالية من أسهم وسندات، وكذلك النقود بأنواعها إلى غير ذلك.[1]

- **التمويل اصطلاحا**

لقد أعطيت عدة تعاريف للتمويل وسيتم التعرض للبعض منها كمحاولة للوصول إلى تعريف عام.

التعريف الأول: يعرف التمويل على أنه " ذلك النشاط الذي يهتم بتدبير الأموال اللازمة لتسيير عمليات المنظمة من أفضل مصدر تمويلي".[2]

---

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله**، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة 01، بغداد، 2015، ص20.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المال وتحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة 01، الاسكندرية، مصر، 2006، ص19.

التعريف الثاني: ويمكن تعريف التمويل بأنه:" مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أوخارجية".[1]

التعريف الثالث: ويعرف التمويل أيضا بأنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية".[2]

من خلال هذه المفاهيم نستنتج المفهوم الشامل للتمويل على أنه توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا. فعملية التمويل تتمثل في إيجاد الموارد المالية اللازمة من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية تدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ثانيا: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الإلتزامات، لذا يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[3]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أوخارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

ثالثا: العوامل المحددة لأنواع التمويل

تواجه المؤسسة عند قيامها بعملية التمويل عدة بدائل يتطلب الأمر المفاضلة فيما بينها واختيار الأنسب منها بالاعتماد على مجموعة من العوامل المتمثلة في:[4]

1- **الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام:** القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل، كأموال الملكية أو القروض الطويلة الأجل، أما المصادر

---

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] معراج هواري وحاج سعيد عمر، **المفاهيم والأسس**، دار كنوز المعرفة، الطبعة 01، عمان، 2013، ص15.

[3] سالم صلال الحسناوي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة للنشر والتوزيع، 2014، ص61.

[4] خالد الراوي واخرون، **نظرية التمويل الدولي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص22-23.

القصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات القصيرة الأجل، وتعتبر عملية الملائمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الإلتزامات الناشئة عن اقتناء هذه الأصول.

ومبدأ الملائمة يقضي أيضا بتمويل إحتياجات المؤسسة قصيرة الأجل من مصدر قصير الأجل، لأن تمويلها من مصدر طويل الأجل يتعارض وهدف الربحية، لأنه قد لا تستطيع المؤسسة إعادة الأموال للمقرضين عند انتهاء الموسم وتوافر الفوائض النقدية لديها، إما بسبب الحاجة إليها للموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المتأخر.

2- **الدخل:** من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسات بشكل أفضل، مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها أي دون اقتراض، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات فإن نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين.

3- **الخطر:** ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين خطر التشغيل وخطر التمويل، ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الممارس في المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، حيث يتوجب على المؤسسة الإعتماد على رأس مالها في حالة ارتفاع مخاطر التشغيل وعدم الإعتماد على القروض، لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الإعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة، ويؤدي هذا الإعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين مما قد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها.

4- **المرونة:** وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال.

5- **التوقيت:** المقصود بالتوقيت هو الوقت المناسب الذي تحصل فيه على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، ولكن قد تضطر المؤسسة في بعض الأحيان إلى الاقتراض بالرغم من عدم مناسبة التوقيت وذلك لحاجتها للأموال.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن لنا أن نقسم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

أولا: من حيث الملكية: وتنقسم إلى:

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2002، 25-26.

1- **التمويل من المالكين أنفسهم:** وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية.

2- **التمويل من غير المالكين (المقرضين):** وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية .. الخ ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ثانيا: من حيث المدة والفترة الزمنية:وينقسم إلى:

1- **تمويل طويل الأجل:** مثل القروض البنكية، السندات ..الخ وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

2- **تمويل متوسط الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشر سنوات مثل القروض المصرفية .. الخ.

3- **تمويل قصير الأجل:** وهو الذي تكون مدته اقل من سنة، مثل القروض البنكية، التمويل التجاري، وأذونات الخزينة ..الخ.

وقد نجد البعض قد يدمج التمويل متوسط الأجل مع التمويل قصير الأجل في تصنيف واحد.

ثالثا: من حيث المصدر: وينقسم إلى:

1- **تمويل داخلي:** ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها، مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح ..الخ.

2- **تمويل خارجي:** ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات، البورصة .. الخ.

بالإضافة إلى أنه يوجد مصدر أخر للتمويل والمتمثل في مايلي:

رابعا: من حيث النوع: وينقسم إلى:

1- **تمويل مصرفي:** وهو الذي يحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2- **تمويل تجاري:** وهو الذي نحصل عليه من التجار.[1]

3- **تمويل بالإعتماد على البورصة:** تعرف البورصة بأنها "السوق المالية طويلة الأجل التي تتولى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات الجديدة أو التوظيف في المشروعات القائمة، وهي تساعد على انتقال رأس المال من المدخر إلى المستثمر"، وتوجد 3 أنواع للبورصات وهي(بورصة الأوراق المالية، بورصة البضائع وبورصة العملة الصعبة)، بالنسبة للنوع الثاني والثالث يكون موضوع التداول فيهما البضائع أو العملة الصعبة، أما النوع الأول والمتواجد حاليا بالجزائر يكون موضوع تداوله

[1] طارق الحاج، مرجع نفسه، ص26.

الورقة المالية التي تعتبر "التمثيل القانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل شروط محددة سلفا، وتتكون الأوراق المالية من (الأسهم، السندات) وتعرف على أنها:[1]

- **الأسهم:** يمكن تعريف السهم بأنه قيمة منقولة ممثلة بسند ملكية يمتلكها شخص ويقوم بتبادلها وتسمح له بأن يكون مساهم وشريك في المؤسسة، مما يعطي له الحق في الأرباح والحق في التسيير أو مراقبة التسيير وأيضا الحق في حصة معينة في حالة التصفية.
- **السندات:** يمثل السند عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، وبمقتضى هذا الإتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة.

وإذا ما أردنا أن نحدد أي مصدر من هذه المصادر التمويلية هو الأفضل فلا نستطيع ذلك بالشكل النظري المطلق، إذ لكل مصدر ظروفه إضافة إلى مزاياه وعيوبه، والجواب يعتمد إذن على العلاقة التفضيلية ما بين المخاطر والمردود، فالاختيار إذن يعتمد على تقدير الشخص المسؤول وبشكل عام فإنه يوجد محددات للاختيار ما بين المصادر التمويلية وهي:[2]

- ما يفرضه الممولين من قيود أثناء طلب التمويل.
- ما يفرضه الممولين من مواعيد للتسديد وان كان ذلك يتناسب مع التدفقات النقدية الداخلة أم لا.
- تحديد تكلفة كل نوع من أنواع التمويل إذ أن لكل مصدر تمويلي تكلفة خاصة به، ولا بد من مقارنة ذلك مع العائد المتوقع على الاستثمار، فيتم اختيار المصدر التمويلي ذو العائد الاستثماري المرتفع والتكلفة المنخفضة.
- حجم الأموال التي ترغب المنشأة في الحصول عليها، وإمكانية تلبيتها من المصادر المختلفة.

ويمكن اختصار مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] دالي علي لمياء، **مداخلة حول مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2002، ص03.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص27.

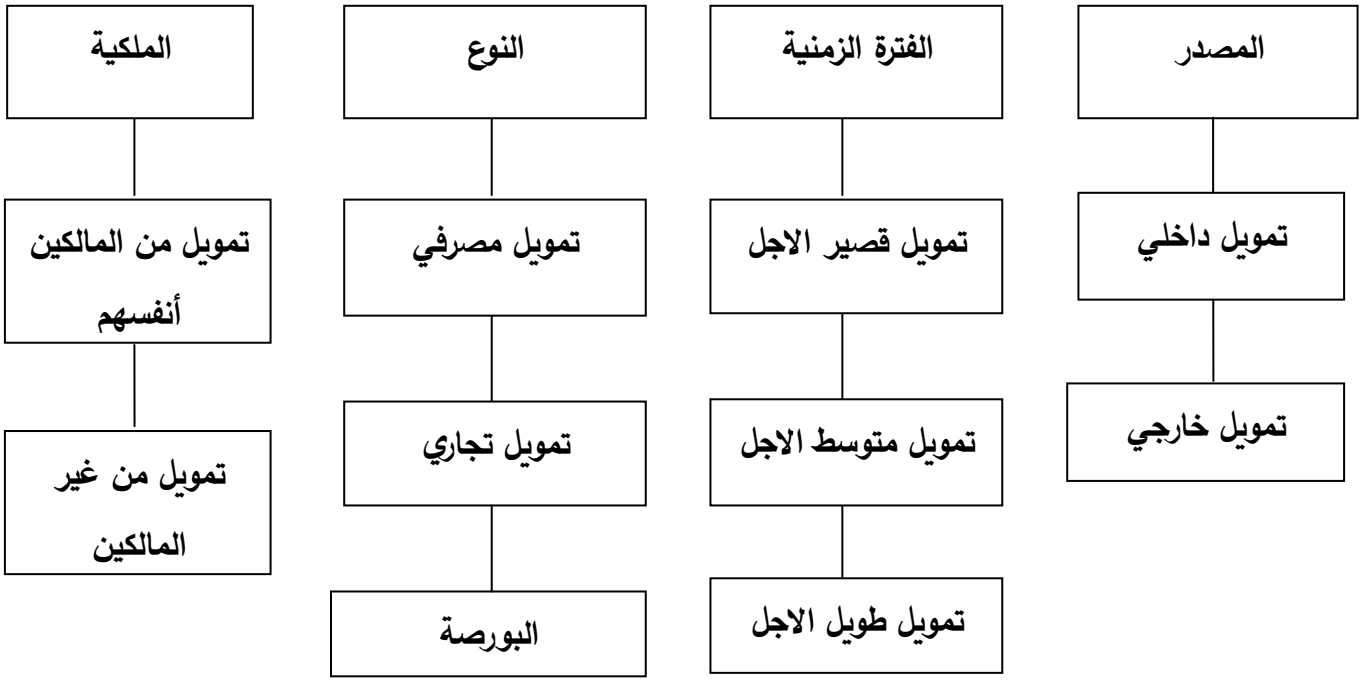

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سيتم في هذا المطلب التطرق الى أبرز هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثلة في الوكالة الوكنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNESDA

سيتم فيهذا الفرع التطرق لنشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وأبرز مهامها وهي محل دراسة حالة:[1]

1) نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

نشأت الوكالة الوطنية سنة 1996 وباشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثرمن 16961طلب إنشاء ومنحت شهادة تأهيل لأكثر من 14918مشروع، وهو ما يعني وجود فكرة وروح المقاولة والمبادرة لدى الشباب، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96\296 المؤرخ في 08\09\1996، وفي سنة 2020تم تغيير إسم الوكالة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22\11\2020، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير إسمها، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08\09\1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2) مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNESDA

إن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لا تقتصر مهمتها على التمويل فقط بل لديها مهام تقوم بها بدرجة أهمية التمويل وهي:

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بإنجاز الاستثمار.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

سيتم في هذا الفرع التطرق لنشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و أبرز مهامها:[2]

1) النشأة والتعريف بالوكالة

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة

---

[1] حسام دحموني، احمد البشير خصور، **دور حاضنات الاعمال في دعم المشاريع الاستثمارية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022، ص38.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر https://www.angem.dz/ar/home.php

انجازها، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

ويندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي نزيه ومنصب شغل معتب بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة، وكذلك تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للاشخاص، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، ويعتبر هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الإنتقال لاقتصاد السوق، وبهذا المعنى هي سياسة دعم مباشر، مستهدف وتساهمي، تقترح كبديل للروح الاتكالية، وفي هذا الإطار تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2) مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل مهامها فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيد ينفي تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.
- تنظيم المعارض (معرض – بيع)جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

ثالثا) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI:

سيتم في هذا المطلب التطرق لنشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وأبرز مهامها:

1) النشأة والتعريف بالوكالة

من أجل تجاوز الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية في ظل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، ومحاولة الاستقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 356-06 المؤرخ في 09/10/2006 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حددته ب 30 يوما بدل 60 يوما في الوكالة السابقة، وهي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.[1]

2) مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالمهام التالية:[2]

- استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية.
- إعلام المستثمرين من خلال موقعه على الإنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهلة قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

رابعا: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

سيتم في هذا المطلب التطرق لنشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وأبرز مهامها:[3]

1) نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11المؤرخ في 26 ماي 1994، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية

---

[1] قريشي هاجر وعزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2020، ص32.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz

[3] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: https://www.cnac.dz

والاستقلال المالي، ومنذ تاريخ إنشاءه سنة 1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، عرف الصندوق في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني التعويضي عن البطالة ابتداء من سنة 1994.

2) مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تتمثل مهامها في ما يلي:

- تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994 في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني لأبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة وتنمية الثقة في النفس بالإضافة إلى تزويدهم بمختلف المهارة الضرورية في عملية البحث عن العمل.
- كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر، هذا الإجراء يهدف أيضا إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني لأبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وذلك بتزويدهم لخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.
- وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى التسريحات لأسباب اقتصادية، كلف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:
  - تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي لم يتم التأكد من جدواها.
  - مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء متخصصين في شتى المجالات كدراسة السوق، فرص الاستثمار.....الخ.
  - المساهمة في تكوين المسيرين.

خلاصة الفصل:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح يساعدناعلى التحكم في معايير التحليل فيه، ويرجع اختلاف المفاهيم الى اختلاف درجة النمو من جهة واختلاف النشاط الاقتصادي بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى، ومعايير تصنيفها من خلال الإشارة إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع إبراز أهم التحديات ومشاكل التمويل التي تواجهها في تحقيق تنميتها وتهدد بقاءها، ونظرا للدور

الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من إعطاء الأولوية لإنشائها وتكيفها مع المحيط.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر في إنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف الى تمويل ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل لتحقيق النمو والاستمرار، بالإضافة الى مختلف التقنيات الجديدة التي تم استحداثها الى جانب هذه الهيئات، حيث تم وضع امام هذه المؤسسات العديد من الحلول من أجل الحصول على مصادر التمويل بطرق مختلفة وبتكلفة أقل وفي الوقت المناسب، مما يسمح لها بمواصلة نشاطها وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تمهيد:

بعدما تم التطرق سابقا في الجانب النظري إلى معرفة الإطار الفكري حول دور هياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لإحدى هياكل الدعم المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –برج بوعريريج، والتي تشكل مكانة أساسية في الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، من خلال مساهمتها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها، وبناءا على هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هما:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **المبحث الثاني:** شروط وإجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **المبحث الثالث:** تقييم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج.

المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم آليات الدعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي وكذا التعريف بهذا الجهاز نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الوكالة نشأت سنة 1996، وباشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثر من 16961 طلب إنشاء، ومنحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع، وهو ما يعني وجود فكر المقاولة وروح المقاولة والمبادرة لدى الشباب، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 1996/09/08.

وفي سنة 2020 تم تغيير إسم الوكالة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير إسمها، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08. المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.[1]

ثانيا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة،وتضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

[1]معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وتم تغيير إسمها من اللغة الفرنسية ANADE إلى اللغة الإنجليزية NESDA.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في هذا المطلب سنتطرق إلى الأهداف المحددة التي تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تحقيقها من خلال القيام بعدة مهام مسطرة.

أولا : مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هنالك العديد من المهام والتي تتمثل فيمايلي:[2]

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثماري.
- التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولي.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة إقتصاديا واجتماعيا.
- تقديم الإستشارات ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها.
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

---

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وكذلك يمكن للوكالة من أجل تجسيد مهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:

- تكليف من يقوم بإنجاز دراسة الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظيم وتدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد مشاريعهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل القانونية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

بالإضافة إلى أن الوكالة تقوم بالمهام التالية:

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع.
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير والتنظيم الإداري علاوة على أن الوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني، وتسهر على استحداث مؤسسات تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل من جهة، فإنها من جهة أخرى تعمل على ضمان استرداد الديون المحصلة عليها خلال الآجال المحددة.
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني السهر على عصرنة عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق منهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:[1]

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية، خلال كل مراحل المرافقة، وتعمل الوكالة في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية، وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني، كما أن للوكالة عدة فروع جهوية والعديد من الوكالات المحلية، وبحكم توزيعها الجهوي المتوازن، تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتفعيل دورها وامتصاص البطالة، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.
- خلق وتعزيز والاستغلال الأمثل للمبادرة الفردية الإبداعية، ودفع تنافسية المؤسسات.
- مساعدة ومساندة وتوجيه المستثمرين الشباب في إنجاز الدراسات التقنية الاقتصادية، والسهر على توفير حظوظ الموافقة على مشاريعهم، ولا يقبل إلا المشاريع الواعد بمردودية إنتاجية ومالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع برج بوعريريج فرع ولائي على مستوى الولاية من:[2]

مدير الوكالة: يترأس الفرع حيث يقوم بتسيير نشاط الوكالة والسهر على السير الحسن لفرعه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة، ويعمل تحت سلطته المباشرة كل من الأمانة، مكلف الأرشيف، المكلفون بالاتصال والإطارات المكونون بالإضافة إلى رؤساء المصالح.

يحتوي فرع برج بوعريريج على خمسة مصالح رئيسية هي:

1- **مصلحة المرافقة:** والتي تعد القلب النابض للوكالة حيث تضم رئيس المصلحة وكذا المرافقين الذين يقومون بمرافقة الشباب حاملي المشاريع منذ الاستقبال إلى غاية تجسيد المشاريع.

2- **مصلحة المالية والمحاسبة:** تحتوي على رئيس مصلحة وإطارين محاسبين، حيث تقوم المصلحة بمسك الدفاتر المحاسبية وكذا جميع العمليات المالية.

3- **مصلحة الإدارة والوسائل:** تضم هذه المصلحة كل من رئيس المصلحة وإطارين في التسيير الإداري، وعون الاستقبال والتوجيه وكذا عون النظافة وسائقين.

4- **مصلحة الاحصاء والاعلام الآلي:** تتكون من رئيس مصلحة وكذا مهندس في الإعلام الألي ومهندس في

---

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الإحصاء.

5- **صلحة المنازعات:** المتابعة والتحصيل تتكون من رئيس مصلحة إطارات مكلفة بالمنازعات، إطارات مكلفة بالمتابعة والتحصيل.

يمكن عرض الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعرريج في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- برج بوعريريج-.

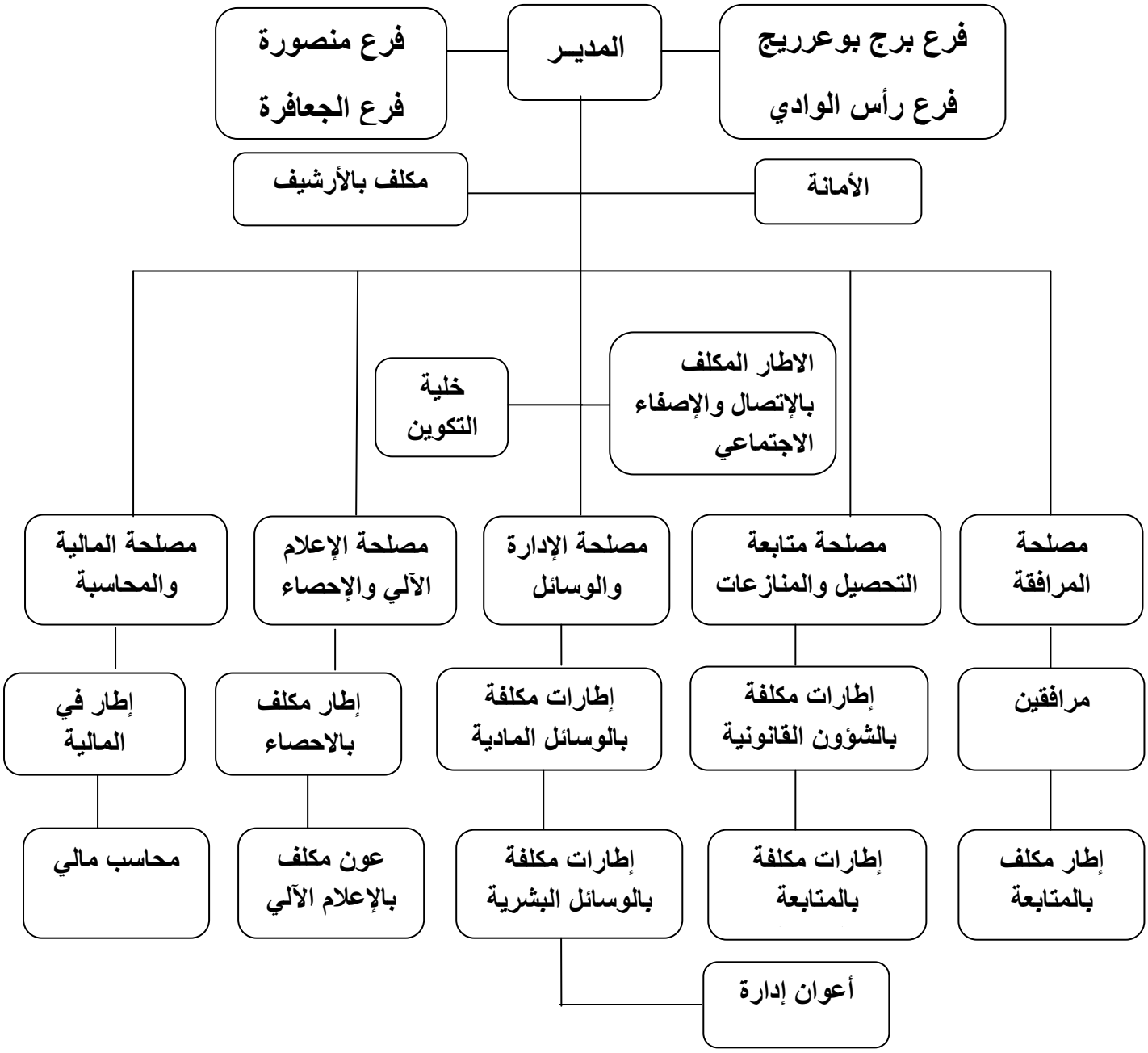

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

المبحث الثاني: شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تختلف شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب البرنامج الذي يتم التقدم إليه.

المطلب الأول: شروط التأهيل، الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنتطرق في هذا المطلب إلى شروط الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة.

أولا: شروط التأهيل

للاستفادة من إعانات الوكالة يجب على الشاب أو الشباب الراغبين في إنشاء مشاريع أن يستوفوا الشروط المجتمعة التالية:[1]

- أن يكون سن حامل المشروع ما بين 18 و55 سنة.
- أن يكون حامل المشروع ذو شهادة أو تأهيل مهني وله مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة.
- أن لا يكون حامل المشروع قد استفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

ثانيا: الإعانات والإمتيازات المالية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنتطرق إلى الإعانات والإمتيازات المالية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأصحاب المشاريع.[2]

1- الإعانات المالية

أ- قرض غير المكافئ

تمنح الوكالة الوطنية قرض لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15 و 50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

---

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- **تخفيض نسبة الفوائد البنكية:** تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أوتوسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.
- **مدة تسديد القروض**

- **بالنسبة للتمويل الثلاثي:** تكون مدة التأجيل لتسديد القرض 18 شهرا أما مدة تسديد القرض البنكي فتكون 5 سنوات وإما مدة تسديد القرض غير المكافئ 5 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي.
- **بالنسبة للتمويل الثنائي:** تكون مدة التأجيل لتسديد القرض 06 أشهر أما مدة تسديد القرض غير المكافئ فتكون 5 سنوات.

ويمكن استخلاصها في الشكل الموالي:

الجدول رقم (03): مدة تسديد القروض.

أنواع التمويل والمدة	مدة التأجيل لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ب-**قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل**

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500000 دج للتكفل بإيجار المحل اومكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجئ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة استحداث النشاطات.

ت-**قرض غير مكافئ للاستغلال**

يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار جزائري.

ملاحظة: في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

2- الإمتيازات المالية

تمنح الإمتيازات الجبائية على مرحلتين كما يلي:

أ- مرحلة الانجاز

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي، حيث لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

ب- مرحلة الإستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة(IBS،IRG أو TAP)، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
- عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة، وعدم إحترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

المطلب الثاني: مراحل إنشاء المؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يجب على الشاب المقاول الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة إتباع المراحل التالية والتي نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): مخطط مراحل إنشاء وتمويل المؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNESDA– برج بوعريريج–

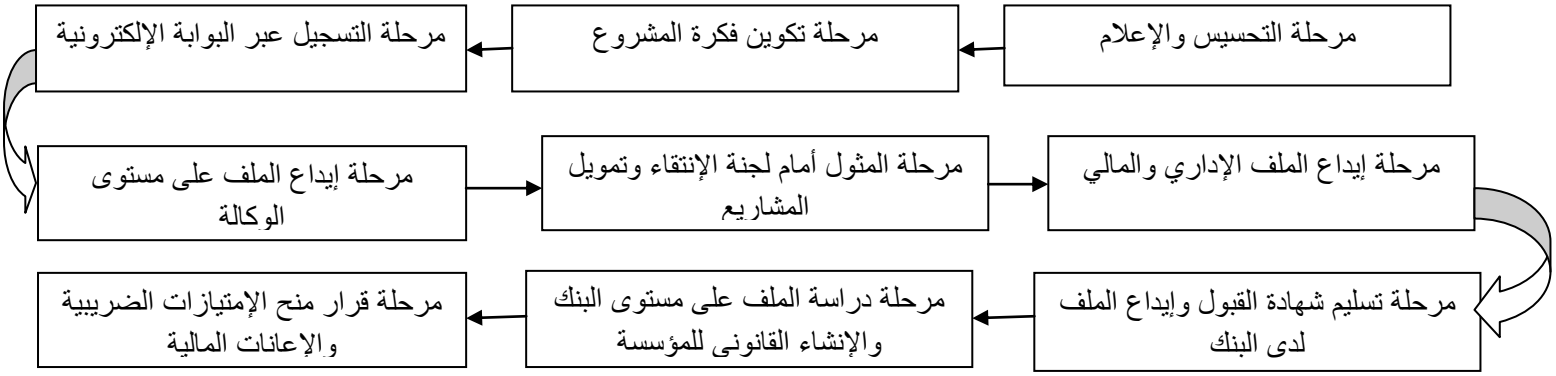

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من الشكل نجد أن عملية إنشاء مؤسسة تمر بعدة مراجل نلخصها فيما يلي:[1]

1. مرحلة التحسيس والاعلام

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، إمتيازات، وفرص الإستثمار، وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

2. مرحلة تكوين فكرة المشروع

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الإستثمار وكذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية أو المهنية) وقدراتكم على تجسيدها.

3. مرحلة التسجيل عبر البوابة الإلكترونية

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه وكذا العتاد الواجب إقتنائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر الرابط: **https://moukawil.dz** وإدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، وشركائه إن وجدوا ومؤسسته.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

4. مرحلة ايداع الملف على مستوى الوكالة

بعد إتمام مرحلة التسجيل في الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة، يتم استدعاءه وتحديد تاريخ إيداع الملف الذي يحتوي على:

- بطاقة التعريف الوطنية الرقمية.
- صورة شمسية.
- دبلوم، أوكل وثيقة تثبت المؤهلات المهنية و/أو الحيازة على خبرة مهنية معترف بها بواسطة شهادة أو أي وثيقة مهنية.
- بطاقة إقامة.
- الفواتير الشكلية للعتاد.
- الفواتير الشكلية للتأمين على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيزات.

بعدها يقوم المرافق بتسجيل إيداع الملف ويسلم له وصل الإيداع ثم يقدم له تاريخ المقابلة الشخصية، ثم يقوم المرافق بإعداد الوثيقة التقنية للمشروع وطرح مجموعة من الأسئلة على الشاب فيما يخص: العتاد المراد اقتنائه، مقر النشاط ولاسيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها، دراسة السوق، اختيار التقنيات، الموارد البشرية والدراسة المالية، وأيضا لمعرفة مدى استعداده وقدرته على تجسيد المشروع بعدها يقوم بتحديد تاريخ مثول الشاب أمام اللجنة المحلية للإنتقاء وتمويل المشروع.

5. مرحلة المثول أمام لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع

يتقدم حامل المشروع أمام لجنة الإنتقاء وتمويل المشاريع حاملا معه مخطط أعمال مشروعه لعرضه أمام اللجنة، حيث تتكون اللجنة من مدير فرع الوكالة رفقة مدير التشغيل وممثل عن مديرية الضرائب وممثل عن غرفة الفلاحة، وممثل عن الغرفة الحرفية، وممثلي البنوك المتعاقدين مع الوكالة وهم: البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA بنك التنمية المحلية BDL، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وغيرها من الأعضاء المكونين للجنة تعقد هذه الأخيرة اجتماعا كل 15 يوماحيث تقوم هذه اللجنة بدراسة المشروع والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل.

- **حالة القبول:** إيداع الملف الإداري والمالي.
- **حالة التأجيل:** عليكم رفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.
- **حالة الرفض:** يمكنكم تقديم الطعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

6. مرحلة إيداع الملف الإداري والمالي

بعد موافقة اللجنة على تمويل المشروع وتحديدها للبنك المكلف بتمويل المشروع يقوم الشاب بإيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة ويشمل الملف ما يلي: شهادة الميلاد، بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الكفاءة المهنية، الدبلوم، شهادة الإقامة، إتفاقية بين المورد وصاحب المشروع، الفواتير الشكلية والفواتير الشكلية للتأمين بطاقة طلب العمل سارية المفعول كمثال على ذلك في الملحق 01، الفواتير البنكية الأصلية للعتاد ووسيلة النقل، إتفاقية يتم إمضاؤها من قبل الشاب المستثمر، شهادة تسجيل في السجل التجاري، ويتم تسليم نسخة إلى الوكالة وأخرى إلى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.

7. مرحلة تسليم شهادة القبول وإيداع الملف لدى البنك

بعد إيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الوكالة يقوم المرافق بالتأكد من صحة المعلومات المدونة في الاستثمار للملف الإداري والمالي ثم يتم استخراج شهادة عدم الإنتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بعدها يقوم المرافق بإعداد شهادة التأهيل المشار إليها كمثال في الملحق 02، من ثلاثة نسخ الأولى تمنح للشاب الثانية ترسل للبنك والثالثة في ملف الوكالة بعدها يقوم المرافق بإعداد مخطط الأعمال رفقة الشاب الذي يقوم بكتابة طلب قرض بنكي حسب التمويل الثلاثي ويتم إرسال الملف للبنك مع شهادة التأهيل.

8. مرحلة دراسة الملف على مستوى البنك والإنشاء القانوني للمؤسسة

- يقوم البنك بدراسة الملف والموافقة على تمويل المشروع في مدة زمنية لا تتعدى 60 يوم حيث يقوم البنك بمنح الشاب موافقة بنكية المشار إليها كمثال في الملحق رقم 03.
- يقوم الشاب بإيداع نسخة من هذه الموافقة على مستوى الوكالة بشرح طريقة الإنشاء القانونية للمؤسسة.

9. مرحلة قرار منح الإمتيازات الضريبية والإعانات المالية

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة وفتح الحساب البنكي وتسديد المساهمة الشخصية يقوم مكتب صندوق ضمان القروض بإعداد شهادة الإنخراط في صندوق الكفالات المشاركة وبعدها يقوم المرافق بإعداد قرار منح الإمتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنشاء من 05 نسخ حيث يتم إمضاءها من طرف رئيس الملحقة والشاب المستثمر، ودفتر الشروط يتكون من 03 نسخ يتم إمضائها من طرف الشاب المستثمر نسخة يحتفظ بها ونسختين في ملف الشاب لدى الوكالة وأيضا إتفاقية القرض تتكون من 03 نسخ بين الشاب ومدير الوكالة بعدها، يتم تحويل الملف إلى مصلحة المحاسبة من أجل تمويل المشروع ليقوم المحاسب بتحويل القرض بدون فائدة إلى حساب الشاب لدى البنك.

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة وإتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة يجب على الشاب الحصول على العتاد وتركيبه لمباشرة النشاط.

المطلب الثالث: الدعم المادي والفني المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدعم المادي والفني المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية برج بوعريريج.

أولا: الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة

يتمثل الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج في التمويل، ويتم وفق صيغ عدة تتمثل فيما يلي:[1]

1-التمويل الثلاثي:

هو عبارة عن تمويل يجمع ثلاثة أطراف تتمثل في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ومساهمة البنك والوكالة، حيث تكون مستويات التمويل كالآتي:

الجدول رقم(04): التمويل الثلاثي.

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
	البطالين والطلبة	كافة المناطق	5%	25%	70%
حتى 10.000.000 دج	الغير بطالين	مناطق الجنوب	10%	20%	70%
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12%	18%	70%
		بقية المناطق	15%	15%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

يمثل الجدول مساهمة كل من صاحب المؤسسة والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار التمويل الثلاثي.

تختلف مساهمة كل طرف حسب المنطقة وفئة صاحب المؤسسة حيث في جميع المناطق تبلغ مساهمة البنك 70% من إجمالي التمويل، وتختلف مساهمة الوكالة وصاحب المؤسسة حسب المنطقة وفئة صاحب المؤسسة.

- **البطالين والطلبة:** في جميع المناطق تبلغ مساهمة الوكالة 25% ومساهمة صاحب المؤسسة 5%.
- **غير البطالين:** في مناطق الجنوب تبلغ مساهمة مساهمة الوكالة 20% ومساهمة صاحب المؤسسة 10%، أما في مناطق الهضاب والمناطق الخاصة تبلغ مساهمة الوكالة 18% ومساهمة صاحب المؤسسة 12%، أما بالنسبة لبقية المناطق تبلغ مساهمة الوكالة 15% ومساهمة صاحب المؤسسة 15%.

بشكل عام يتحمل صاحب المؤسسة نسبة أقل من إجمالي التمويل بينما يتحمل البنك والوكالة الجزء الأكبر.

2-التمويل الثنائي:

عبارة عن تمويل يجمع بين صاحب المؤسسة والوكالة حيث تكون مستويات التمويل كالآتي:

الجدول رقم(05): التمويل الثنائي.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
حتى 10.000.000دج	50%	50%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج

يهدف هذا النموذج إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير قروض بدون فوائد من الوكالة بنسبة 50% من قيمة الاستثمار و 50% من قيمة الاستثمار من صاحب المؤسسة حيث تبلغ قيمة الاستثمار 10.000.000دج كحد أقصى للتمويل.

3-التمويل الذاتي

يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصة لصاحب المؤسسة، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة المرافقة المجانية والإمتيازات الضريبية، حيث يكون كالآتي:

الجدول رقم(06): التمويل الذاتي.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية برج بوعريريج.

يظهر الجدول المساهمة الشخصية نقدا وعينا بقيمة استثمار تصل إلى 10.000.000دج، مما يمثل 100%من رأس المال.

ثانيا: الدعم الفني المقدم من طرف الوكالة

يتمثل الدعم الفني أو غير المادي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعرريج فيما يلي:[1]

1) **المرافقة:** تعمل مصلحة المرافقة الموجودة داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج على استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة وتوجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة، حيث تنطلق عملية المرافقة منذ بداية التسجيل الإلكتروني من خلال استقبال الشاب حامل الفكرة وإجراء محادثات فردية معه من طرف المرافق الذي يسهر على متابعة مختلف مراحل الإنشاء للمؤسسة، كما تقوم هذه المصلحة بتكوين الشاب في مجال كيفية إنشاء مؤسسة من خلال الإطارات المكلفة بالتكوين على مستوى الوكالة، ليتم بعد ذلك دراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها.
ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعمل على مرافقة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة بعد دخولها في النشاط الفعلي من خلال تقديم الدعم والمشورة، بالإضافة إلى ضمان نسب دفاتر وأعباء من شأنها ضمان ديمومة هذه المؤسسات والمساهمة في توفير دخل لها، وذلك من خلال تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات، حيث يأتي هذا التعاون بإبرام إتفاقيات مع مختلف الشركاء على سبيل المثال إتصالات الجزائر، سونلغاز، الجزائرية للمياه ADE، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADL.
2) **التكوين:** إن برامج التكوين التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لا تقتصر على أصحاب المشاريع التي هي قيد الإنجاز فقط، بل تتعداه للمستثمرين حاملي المشاريع الذين دخلوا في النشاط الفعلي، حيث تعمل الوكالة على برمجة دورات تكوينية من حين لآخر حول تقنيات تسيير المؤسسة المنشأة، فيتلقى الشاب في هذه الدورات مقاييس محددة كدراسة الجدوى والتسويق والمحاسبة والتخطيط المالي...الخ، الهدف

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الأساسي منها ضمان السير الحسن لهذه المؤسسات وتذليل مختلف الصعوبات التي قد تصادفها، كما تعمل هذه البرامج على تعليم الشباب المقاول كيفية مواجهة التحديات التي تعتريه في مجال العمل المقاولاتي.

المبحث الثالث: تقييم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية –برج بوعريريج–

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعرريج في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطها، من خلال تمويل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات وتوفير العديد من مناصب الشغل، ونستعرض في هذا المبحث حوصلة نشاط هاته الوكالة وأبرز مساهماتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

المطلب الأول: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة

يوجه الدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج حسب الجنسين وحسب المستوى التعليمي، وفي المطلب نستعرض تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة المستحدثة بين الذكور والإناث وحسب مستواهم التعليمي خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أولا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس

تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدد من المؤسسات حسب مستواهم التعليمي والجنس يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة.

المستوى التعليمي / الجنس	جامعي	تكوين مهني	بدون مؤهل
ذكور	105	443	1
إناث	67	24	0
المجموع	172	467	1

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(05) : أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي والجنس للسنوات الخمس الأخيرة

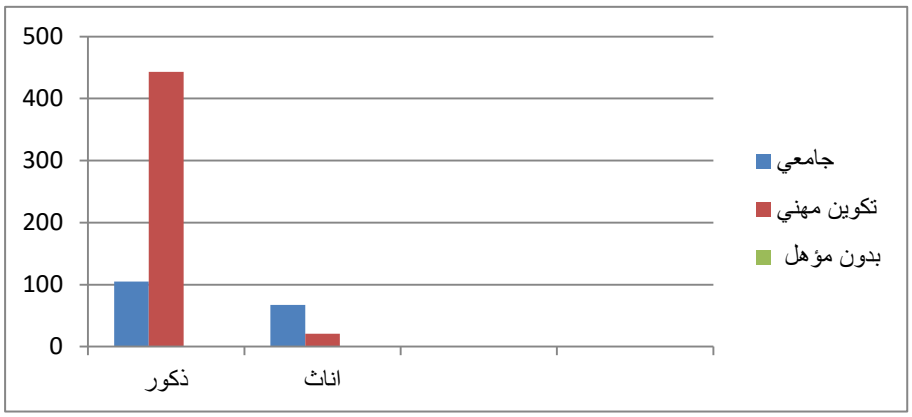

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والأعمدة البيانية أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للسنوات الخمس الأخيرة أعلى بكثير بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث، وهذه المؤسسات إستحوذ عليها أصحاب التكوين المهني حيث أن نسبة استفادتهم أكبر من نسبة الأشخاص الجامعيين وأشخاص بدون مؤهل، إذ بلغ عددها 467 مؤسسة ثم تليها فئة الجامعيين ب 172 مؤسسة ومؤسسة واحدة للأشخاص بدون مؤهل، إضافة إلى ذلك استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسات في التوسعة، مقسمة كالتالي مؤسستين لأصحاب التكوين المهني ومؤسسة واحد بدون مؤهل بالنسبة للذكور وكذلك مؤسسة واحدة للإناث من فئة التكوين المهني.

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي للسنوات الخمس الأخيرة

تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدد من المؤسسات حسب مستواهم التعليمي ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي للسنوات الخمس الأخيرة.

المستوى التعليمي / السنوات	جامعي	تكوين مهني	بدون مؤهل
2019	39	25	0
2020	17	29	0
2021	38	71	1
2022	45	181	0
2023	33	161	0
المجموع	172	467	1

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب المستوى التعليمي للسنوات الخمس الأخيرة.

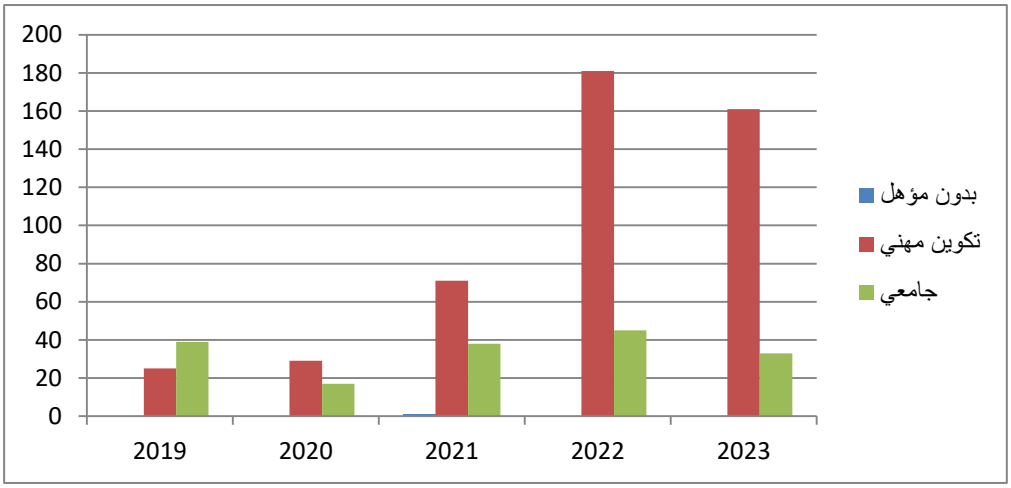

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ أنه تم تمويل أكبر عدد من المؤسسات للأشخاص الذين لديهم تكوين مهني ثم الطلاب الجامعيين ثم الذين لايحملون أي مؤهل.

في عام 2019: تم تمويل 39 مؤسسة للطلاب الجامعيين، مقابل 25 مؤسسة للذين لديهم تكوين مهني ولم يتم تمويل أي مؤسسة لأشخاص بدون مؤهل.

في عام 2020: تم تمويل 17 مؤسسة للطلاب الجامعيين، مقابل 29 مؤسسة للذين لديهم تكوين مهني ولم يتم تمويل أي مؤسسة لأشخاص بدون مؤهل.

في عام 2021: تم تمويل 38 مؤسسة للطلاب الجامعيين، مقابل 71 مؤسسة للذين لديهم تكوين مهني ومؤسسة واحد لأشخاص بدون مؤهل.

في عام 2022: تم تمويل 45 مؤسسة للطلاب الجامعيين، مقابل 181 مؤسسة للذين لديهم تكوين مهني ولم يتم تمويل أي مؤسسة لأشخاص بدون مؤهل.

في عام 2023: تم تمويل 33 مؤسسة للطلاب الجامعيين، مقابل 161 مؤسسة للذين لديهم تكوين مهني ولم يتم تمويل أي مؤسسة لأشخاص بدون مؤهل.

على مدار السنوات الخمس تم تمويل 172 مؤسسة للجامعيين مقابل 467 للذين لديهم تكوين مهني ومؤسسة واحد للأشخاص بدون مؤهل، كما استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسات في التوسعة، مؤسسة واحدة في سنة 2020 لأشخاص التكوين المهني ومؤسسة واحدة في سنة 2021 لأشخاص بدون مؤهل إضافة إلى مؤسستين سنة 2022 لأصحاب التكوين المهني.

ثالثا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس للسنوات الخمس الأخيرة

تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدد من المؤسسات حسب الجنس يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس للسنوات الخمس الأخيرة

الجنس / السنوات	ذكـور	إنـاث
2019	47	17
2020	36	10
2021	91	19
2022	200	26
2023	175	19
المجموع	549	91

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب الجنس للسنوات الخمس الأخيرة.

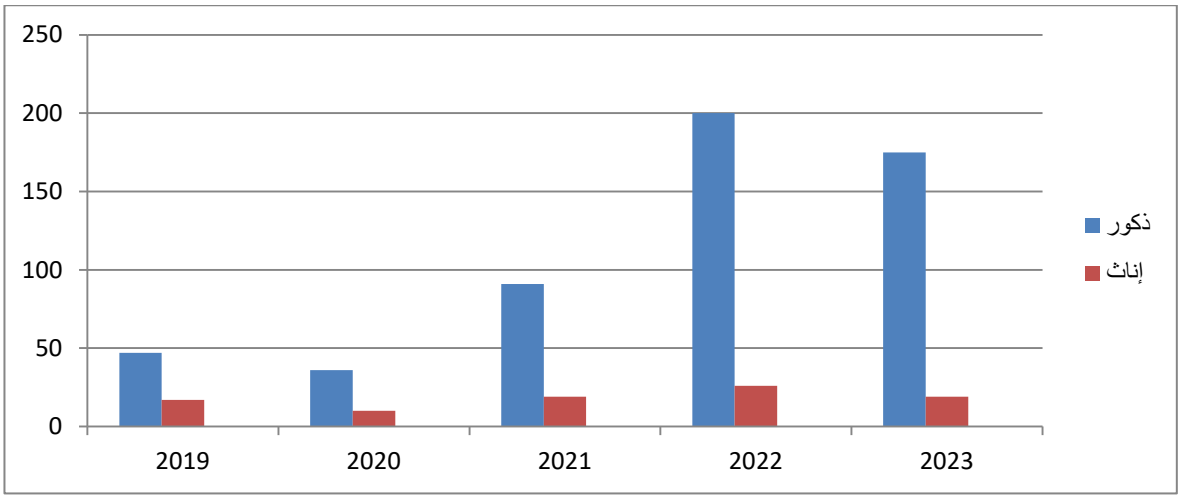

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد عى الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية أن الجزء الأكبر من الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من نصيب فئة الذكور بقيمة إجمالية تصل إلى 549 مؤسسة، مقسمة على مايلي (47 مؤسسة في سنة 2019، يليها تراجع في عدد المؤسسات المووّلة سنة 2020 ب36 مؤسسة، كما لوحظ تقدم ملحوظ حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة في سنة 2021 ب 91 مؤسسة ممولة وفي سنة 2022 ب 200 مؤسسة ممولة، كما شهدت إنخفاض في سنة 2023 حيث بلغت 175 مؤسسة ممولة من طرف الوكالة).

أما بالنسبة لجنس الإناث إستفاد من إجمالي 91 مؤسسة ممولة مقسمة على مايلي (17 مؤسسة في سنة 2019، يليها تراجع في عدد المؤسسات المووّلة سنة 2020 ب10 مؤسسات، كما لوحظ تقدم في سنة 2021 حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة ب 91 مؤسسة ممولة وفي سنة 2022 ب 26 مؤسسة ممولة، كما شهدت إنخفاض في سنة 2023 حيث بلغت 19 مؤسسة ممولة من طرف الوكالة).

كما استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسة في التوسعة، منها 3 مؤسسات لفئة الذكور مقسمة كمايلي(مؤسسة واحدة في سنة 2020، ومؤسسة واحدة في سنة 2021، إضافة إلى مؤسسة واحدة في سنة 2022)، ومنها مؤسسة واحدة بالنسبة لفئة الإناث في سنة 2022.

المطلب الثاني: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للسنوات الخمس الأخيرة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاث أشكال من التمويل يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل للسنوات الخمس الأخيرة.

نوع التمويل / السنوات	ثلاثي	ثنائي	ذاتي
2019	59	4	1
2020	45	1	0
2021	106	2	2
2022	212	0	14
2023	190	2	2
المجموع	612	9	19

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب نوع التمويل للسنوات الخمس الأخيرة.

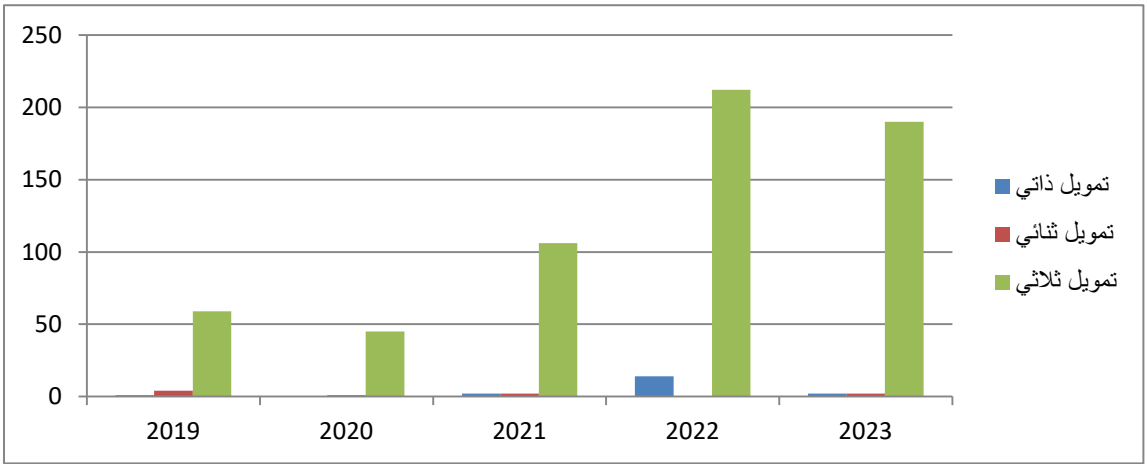

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد في تمويلها على التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي والتمويل الذاتي.

في عام 2019: بلغ عدد المؤسسات التي تم تمويلها بصيغة التمويل الثلاثي 59 مؤسسة، في حين تم تمويل 4 مؤسسات بصيغة التمويل الثنائي، لتليها صيغة التمويل الذاتي حيث تم تمويل مؤسسة واحدة يرجع سبب الإنخفاض إعتماد هذا النوع من التمويل على تحمل صاحب المؤسسة للقيمة الإجمالية لتكلفة الاستثمار.

في عام 2020: يوجد هناك تراجع في صيغة التمويل الثلاثي مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت عدد المؤسسات الممولة بصيغة التمويل الثلاثي إلى 45 مؤسسة، في حين تم تمويل مؤسسة واحدة فقط بصيغة التمويل الثنائي مع إنعدام المؤسسات الممولة بصيغة التمويل الذاتي.

في عام 2021: يوجد تقدم على السنتين السابقتين حيث تم تمويل 106 مؤسسة بصيغة التمويل الثلاثي ومؤسستين في كل من صيغة التمويل الذاتي وصيغة التمويل الثنائي.

في عام 2022: شوهد إرتفاع ملحوظ في كل من عدد المؤسسات التي تم تمويلها بصيغة التمويل الثلاثي حيث بلغت 212 مؤسسة و14 مؤسسة بصيغة التمويل الذاتي، في حين كانت عدد المؤسسات الممولة بصيغة التمويل الثنائي معدومة.

في عام 2023: يوجد هناك تراجع على السنة السابقة حيث تم تمويل 190 مؤسسة بصيغة التمويل الثلاثي ومؤسستين في كل من صيغة التمويل الذاتي، وتقدم بسيط في عدد المؤسسات الممولة وفق صيغة التمويل الثنائي حيث بلغت مؤسستين.

كما استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسات في التوسعة بصيغة التمويل الثلاثي، مع إنعدام مؤسسات التوسعة في كل من صيغة التمويل الثنائي والتمويل الذاتي.

المطلب الثالث: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لخمس السنوات الأخيرة

نستعرض في هذا المطلب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج حسب قطاع النشاط للسنوات الخمس الأخيرة.

الجدول رقم (11): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاع لخمس سنوات الأخيرة.

القطاع / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	الحرف	الأشغال العمومية والري	الصيانة	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
2019	2	3	10	2	23	11	13	0	64
2020	1	5	5	6	18	5	6	0	46
2021	0	11	7	12	51	9	19	1	110
2022	34	10	14	11	115	13	29	0	225
2023	38	23	15	6	76	12	24	0	196
المجموع	75	52	51	37	283	50	91	1	640

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): أعمدة بيانية توضح عدد المشاريع الممولة حسب القطاع للسنوات الخمس الأخيرة.

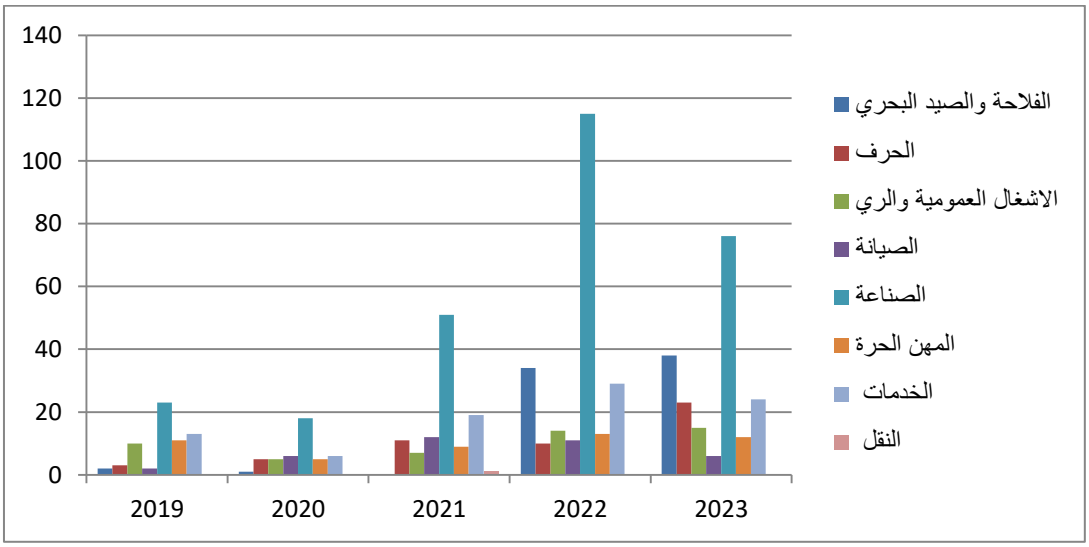

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية نلاحظ أنه يوجد اختلاف كبير في التوجه نحو قطاعات النشاط، كما نلاحظ أن قطاع الصناعة هو الأكثر جذبا للاستثمارات وله النصيب الأكبر من الإستفادة من التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في هذا النشاط خلال فترة الدراسة 283 مؤسسة، كما يحضى قطاع الخدمات بالمرتبة الثانية إذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في هذا النشاط 91 مؤسسة وذلك لأنه لايتطلب تكاليف استثمار كبيرة وتأهيل عالي ومجهود كبير وفي المقابل يعود بربح سريع وعوائد معتبرة، بينما نجد في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة في هذا النشاط 75 مؤسسة، ويليه في المرتبة الرابعة كل من قطاع الحرف وقطاع الأشغال العمومية والري والمهن الحرة، بلغ عدد المؤسسات الممولة في قطاع الحرف 52 مؤسسة، كذلك بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والري مول 51 مؤسسة، في حين تم التمويل في قطاع المهن الحرة 50 مؤسسة، بينما يأتي في المراتب الأخيرة قطاع الصيانة بقيمة 37 مؤسسة ممول من طرف الوكالة، في حين نلاحظ إنخفاض جد كبير في قطاع النقل حيث بلغت عدد المؤسسات الممولة فيه مؤسسة واحدة في سنة2021.

كما استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسات في التوسعة، مؤسسة واحدة في سنة 2022 في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ومؤسسة واحد في سنة 2020 في قطاع الصيانة، إضافة إلى مؤسسة واحدة في سنة 2022 في قطاع الخدمات، ومؤسسة واحدة في سنة 2021 في قطاع النقل.

المطلب الرابع: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة والمناصب المستحدثة ومبلغ الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للسنوات الخمس الأخيرة

منذ نشأة الوكالة عكفت على تمويل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا المناصب المستحدثة التي ساهمت في توفيرها والمبالغ التي تحتاجها المشاريع للتمويل.

اولا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة وعدد المناصب المستحدثة للسنوات الخمس الأخيرة

تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدد من المؤسسات واستحداث عدد من المناصب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة وعدد المناصب المستحدثة للسنوات الخمس الأخيرة.

المراحل	مرحلة الإنشاء		مرحلة التوسعة	
السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المناصب المستحدثة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المناصب المستحدثة
2019	64	192	0	0
2020	45	135	1	3
2021	109	327	1	3
2022	224	672	2	6
2023	194	582	0	0
المجموع	636	1908	4	12

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول التالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): أعمدة بيانية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة وعدد المناصب المستحدثة للسنوات الخمس الأخيرة.

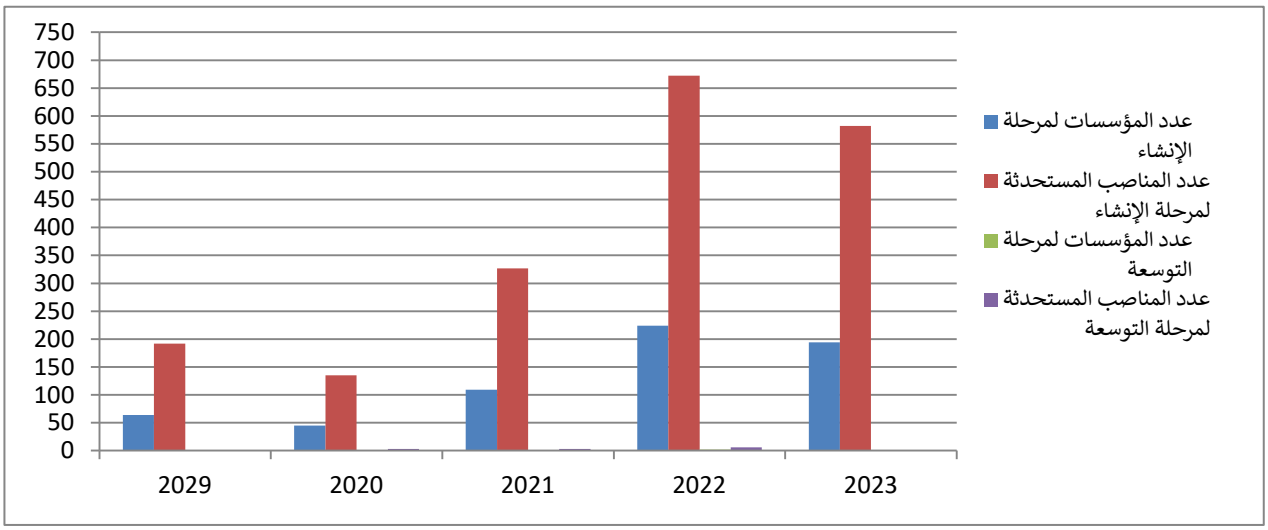

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية والمقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة والوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وعدد المناصب المستحدثة التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة.

نلاحظ في سنة 2019 بلغت عدد المؤسسات الممولة 64 مؤسسة وساهمت في توفير 192 منصب عمل مستحدث، كما عرفت في السنة الموالية 2020 تراجع في عدد المؤسسات الممولة والتي وصلت إلى 45 مؤسسة ممولة وساهمت في خلق 135 منصب عمل مستحدث، أما في السنتين المواليتين شهدت تحسن وارتفاع في عدد المؤسسات الممولة وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد مناصب العمل المستحدثة، ففي سنة 2021 بلغت عدد المؤسسات الممولة 109 مؤسسة والتي ساهمت في توفير 327 منصب عمل مستحدث، وعرفت سنة 2023 إنخفاض في عدد المؤسسات الممولة والتي قدرت ب194 مؤسسة ممولة التي ساهمت في خلق وتوفير 582 منصب عمل مستحدث.

ومن خلال ماسبق تم التوصل إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية توصلت خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى تمويل 636 مؤسسة من شأنها ساهمت في توفير وخلق 1908 منصب عمل مستحدث، كما استقبلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 4 مؤسسات في التوسعة، منها مؤسسة واحدة في سنة 2020، مؤسسة واحدة في سنة 2021، إضافة إلى مؤسسين في سنة 2022، كلها ساهمت في خلق 12 منصب عمل مستحدث خلال خمس سنوات الأخيرة.

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومبلغ الاستثمار للسنوات الخمس الأخيرة

تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدد من المؤسسات بمبالغ يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومبلغ الاستثمار للسنوات الخمس الأخيرة.

المراحل	مرحلة الإنشاء		مرحلة التوسعة	
السنوات	عددالمؤسسات	مبلغ الاستثمار	عددالمؤسسات	مبلغ الاستثمار
2019	64	385,097,909.63	0	0.00
2020	45	245,291,478.13	1	4,750,487.00
2021	109	515,117,040.92	1	6,577,143.00
2022	224	1,177,713,512.11	2	17,584,785.00
2023	194	1,041,247,206.50	0	0.00
مجموع	636	3,364,467,147.28	4	28,912,415.00

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية شهد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الخمس الأخيرة في مرحلة الإنشاء حيث بلغ عددها 636 مؤسسة، يقابله إرتفاع مبلغ الاستثمار في المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث بلغ المبلغ الإجمالي 3,364,467,147.28 دينار جزائري، يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة عدد المؤسسات الممولة وحجم الاستثمار في كل مؤسسة.

في عام 2019: تم تمويل 64 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 385,097,909.63 دينار جزائري.

في عام 2020: تم تمويل 45 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 245,291,478.13 دينار جزائري.

في عام 2021: تم تمويل 109 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 515,117,040.92 دينار جزائري.

في عام 2022: تم تمويل 224 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 1,177,713,512.11 دينار جزائري.

في عام 2023: تم تمويل 194 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 1,041,247,206.50 دينار جزائري.

أما بالنسبة لمرحلة التوسعة لم يتم تمويل أي مؤسسة في سنة 2019، في عام 2020تم تمويل مؤسسة واحدة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 4,750,487.00 دينار جزائري، كذلك في عام 2021تم تمويل مؤسسة واحدة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 6,577,143.00 دينار جزائري، أما بالنسبة لعام 2022 تم تمويل 2 مؤسسة بمبلغ استثمار إجمالي قدره 17,584,785.00 دينار جزائري وفي عام 2023 لم يتم تمويل أي مؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا استعراض أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الإعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية لتمويل هذه المؤسسات عبر آلية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا التطور حسب الجنس والقطاع ومساهمته في خلق مناصب شغل للشباب.

حيث أظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة من 2019-2023 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها 640 مؤسسة، ودعم الشباب وإزالة عائق التمويل وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة، وتقدم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، كما تضمن ديمومة المؤسسات ومرافقتها.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى أهميتها والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم التطرق إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، وقد تم التركيز على مشكلة التمويل التي تعتبر أهم عائق يقف أمام تنميتها وتطورها، وفي سبيل معالجة هذا المشكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل المتخصصة في توفير الدعم والتمويل لهذه المؤسسات، وقد تعدت أشكال الدعم التي تقدمها هذه الهيئات النطاق المالي لتشمل أيضا عملية التكوين والمرافقة في مجال تسيير المؤسسة وتقديم الاستشارات والمعلومات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالنظر إلى التسهيلات والتحفيزات التي وفرتها هيئات الدعم المالي، فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا معتبرا من خلال تزايد عدد المؤسسات المنشأة في إطار هذه الهيئات وتنوع الأنشطة الاقتصادية التي تنشط فيها، وهو ما أدى بدوره إلى استحداث عدد معتبر من مناصب الشغل والتقليص من نسبة البطالة، بالإضافة إلى تمكين المرأة من إبراز قدراتها وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا قمنا بعرض دراستنا التطبيقية على إحدى الهياكل التي تعتبر مهمة والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية– برج بوعريريج–، فقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن منهجية الوكالة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا إلى الإجراءات والشروط التي يجب أن تتوفر في الشاب من أجل الاستفادة من التمويل، بالإضافة إلى مراحل الحصول عليه، ومن خلال الإحصائيات التي تم تزويدنا بها والتي مثلت حصيلة نشاط الوكالة للخمس سنوات الأخيرة فقد تبين أن الوكالة قد ساهمت بشكل معتبر في خلق مؤسسات مصغرة أدت بدورها إلى المساهمة بشكل كبير في الاقتصاد الوطني.

اختبار الفرضيات:

سوف يتم التطرق إلى مناقشة الفرضيات المطروحة، وهذه المناقشة تكون كتالي:

- يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، وبهدف النهوض بالقطاع استحدثت العديد من الوكالات والهياكل الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي تعني بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المؤسسات، **مما يعني صحة الفرضية الأولى.**
- تلعب هياكل الدعم والتمويل دورا مهما في سبيل تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح إعانات وخدمات مالية والتي تعد حافزا استثماريا، **مما يعني صحة الفرضية الثانية.**
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA على مستوى ولاية برج بوعريريج، هيئة دعم تقوم بإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمرافقة وتدريس الشاب المستثمر في مرحلة تمويله من

قبل هذه الوكالة التي تساهم في توفير مناصب الشغل وتكثيف النسيج الصناعي وتدعيم مختلف الصناعات وهذا ما توصلنا إليه من إحصائيات كمية ونوعية خلال دراستنا الميدانية لهذه الوكالة في برج بوعريريج، **مما يعني صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة ومحاولتنا للإجابة على إشكالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- سعت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجيات تمثلت في توفير مجموعة من الهياكل التي تدعم هذا القطاع والمتمثلة في: ANDI،ANGEM،CNAC،ANADE.
- إن مختلف أشكال الدعم والإمتيازات الممنوحة من طرف هذه الهياكل تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقاءها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمة ومستقرة وفتح المجالات أمام الصناعات المختلفة.
- غالبية المشاريع الاستثمارية للمستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يفضلون اللجوء للهيكل التمويلي الثلاثي، ذلك نظرا لإنخفاض نسبة مساهمتهم الشخصية.
- متابعة المشاريع بعد تجسيدها من قبل الوكالة الوطنية وذلك من أجل اقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها.
- يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أداة مثلى لتخفيف نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة.
- يحظى قطاع الصناعة بأكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن باقي القطاعات الأخرى والتي تقدر ب283 مؤسسة مما تساهم في زيادة الدخل الوطني.
- العدد الأكبر من طالبي خدمات الوكالة هم خريجي مراكز التكوين المهني بحكم إحتكاكهم بالواقع العملي خلال تربصاتهم الميدانية أثناء عملية التكوين، مقارنة بالطلبة الجامعيين الذين يتوجهون إلى الوظائف المباشرة في القطاع العمومي.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما جاء في الدراسة، وبناءا على النتائج العامة المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

- تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية وتقديم الارشادات والنصح للشباب الراغب في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية (الجامعات، مراكز التكوين المهني وغيرها).
- المراقبة والمتابعة الميدانية المستمرة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية برج بوعريريج لأصحاب المشاريع.

- عمل الوكالة على تنويع مصادر التمويل بما يتلائم مع وضعية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منح الأولوية وإمتيازات إضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة عالية خاصة في القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة، وكذلك الاهتمام بالمشاريع التي تحمل أفكار جديدة.
- عمل الوكالة على الرفع من الإمكانيات المالية والتقنية والتأهيلية المتوفرة لدى الأجهزة التدعيمية والترقوية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مكملة لبحثنا وتتمثل فيما يلي:

- أثر التخطيط المالي في إتخاذ القرارات التمويلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر الصدمات المالية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- خالد الراوي وآخرون، **نظرية التمويل الدولي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة النشر.
- رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الجزائر، 2008.
- سالم صلال الحسناوي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المدينة الفاضلة للنشر والتوزيع، 2014.
- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة01، عمان، 2002.
- مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله**، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة 01، بغداد، 2015.
- محمد الصيرفي، **إدارة المال وتحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة 01، الإسكندرية، مصر، 2006.
- معراج هواري وحاج سعيد عمر، **المفاهيم والأسس**، دار كنوز المعرفة، الطبعة 01، عمان، 2013.
- يوسف مصطفى، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها**، ألفا للوثائق والنشر، الطبعة 01، عمان، 2021.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- بلونيس محمد، هادف محمد، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في محاربة البطالة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019/2018.
- جليطي فتيحة، لطيفي نسيمة، **دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2017.
- حسام دحموني، احمد البشير خصور، **دور حاضنات الاعمال في دعم المشاريع الاستثمارية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2021-2022.
- سارة عدوان، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- سماح أسماء، **دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها**، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014.

- عامر عبد الرحمان، **أثر مراقبة التسيير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراء العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2022-2023.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد05، العدد06، الجزائر، 2009.
- بن العايش فاطيمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 06، المجلد 03، الجزائر 2018.
- بهلولي نور الهدى، **مدى ملاءمة المعيارIFRS for SMEsللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد01، الجزائر،2021.
- بوعوينة سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد 17، الجزائر، 2017.
- دالي علي لمياء، **مداخلة حول مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدوليسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2002.
- سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد02، العدد 02، الجزائر، 2011.
- شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد01، الجزائر، 2008.
- قريشي هاجر وعزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2020.

رابعا: التشريعات القانونية

- المادة 05 فقرة 01 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر، العدد02، المؤرخة في 11 يناير 2017.

المواقع الإلكترونية

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة https://www.cnac.dz
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar/home.php
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz

الملاحق

الملحق رقم01:الفواتير الأولية

سلامة
SALAMA

Précédemment AL BARAKA OUA AL AMANE
Agence de Bordj Bou Arreridj – **Code 22380**
RUE ZIOUI LOCAL TA N 11

BBA LE 19.01.2022

FACTURE PROFORMA 023/2022

CLIENT : ORIKECHE RODOUANE

ADRESSE : *W DE BBA*

Téléphone

Pour la police d'assurance TOUS RISQUES , la prime annuelle payable est décompté comme suit :

Capital a assurer: 1 851 640.00DA

Prime Nette	Accessoire	TVA 19%	FSI 03%-RC	Droit de Timbre	Prime Totale
20 000.00	*500.00*	3 838.00	*0.00*	*40.00*	*24 378.00*

Arrêtée la présente facture à la somme : 24 378.00 DA

La présente facture pro forma est suivant tarif en vigueur au moment de l'établissement, elle est soumis au changements des tarifs au moment de la souscription.

Le directeur d'Agence

SARL MOSKOV SKAYA

Importation et vente en gros des equipements industrielles et outillages mecaniques electromecaniques, electrique et electronique

Siège sociale : secteur BC rue C N°50 Bordj Bou Arreridj 34000
Tél : 035 69 07 68 /0661 265 265 **Fax** : 035/69/07/68
E-mail : moskov.skayaimport@gmail.com

FACTURE PROFORMA N° : 0038/2022

DATE : 16/01/2022 | **CLIENT :** DRIKECHE RODOUAN | **PAGE** 1/1

CLIENT
Nom/R.social : DRIKECHE RODOUAN
Adresse : BORDJ BOU ARRERIDJ

N° R.C :
N.I.S :
N.I.F :

N°	DESIGNATION	UNITE	QTE	PRIX UT/H.T	MONTANT H.T
01	Pont elivateur engin 02 colonne / LAUNCH Moteur : 2.6 KW – 400 V- 3 PH 50 Hz Colonnes asymétrique Dispositif du sécurité mecanique	pièce	01	585 000.00 DZD	585 000.00 DZD
02	Compresseur d'air silencieux 10 HP 300 L / TOTAL	pièce	01	230 000.00 DZD	230 000.00 DZD
03	*Cric hydraulique / BIGRED*	*pièce*	*01*	*35 000.00 DZD*	*35 000.00 DZD*
04	Caisse a outille équipé 162 pièce Clé métriques – clé dynamométrique – douilles –pinces-pinces éteaux - jeux tournevis / TOTAL	pièce	01	268 000.00 DZD	268 000.00 DZD
05	Presse hydraulique 30 tonne /SHOP PRESS	pièce	01	190 000.00 DZD	190 000.00 DZD
06	Girafe hydraulique / TOP MOD	pièce	01	115 000.00 DZD	115 000.00 DZD
07	Chandelle de pose 04 TONNE / BIGRED	pièce	08	4 500.00 DZD	36 000.00 DZD
08	Clé a choc pneumatique 760 N.m / TOTAL	pièce	01	34 000.00 DZD	34 000.00 DZD
09	Clé a choc pneumatique 1300 N.m / TOTAL	pièce	01	45 000.00 DZD	45 000.00 DZD
10	*Etau 150 mm / TOTAL*	pièce	*01*	*18 000.00 DZD*	*18 000.00 DZD*

Arretée la présente facture à la somme de :
un million huit cent cinquante et un mille six cent quarante DZD

TOTAL H.T	**1 556 000.00 DZD**
TOTAL TVA 19%	**295 640.00 DZD**
TOTAL T.T.C	**1 851 640.00 DZD**

Conditions generale de vente :

- Paiment par cheque de banque 10% a la commande et 90% à la livraison
- Délai de livraison 120 jours
- Garantie matériel neuf 01 année
- Service aprés vente assure

Le responsable commercial

SARL MOSKOV SKAYA Loc 01 Sect B C - N° 50 Bordj Bou Arreridj 0466257 B 20 RC N° 34 00 IMPORT - EXPORT

الملحق02: شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية : برج بوعريريج
الوكالة الولائية : برج بوعريريج
الفرع المحلي: برج بوعريريج
شهادة رقم: 060/3401/2022

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

العنوان الاجتماعي أو التسمية: [redacted]
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) :
البلدية : [redacted] الولاية : برج بوعريريج
الشكل القانوني: شخص طبيعي ☒ شخص معنوي ☐
النظام الضريبي: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ☒ النظام الضريبي الحقيقي ☐
الدراسة المالية (مخطط الاعمال) متضمنة الإعفاء من الضريبية على القيمة المضافة: نعم ☐ لا ☒
النشاط : حرفي ميكانيكي السيارات. (التصليح الميكانيكي للسيارات).

تعريف صاحب أو أصحاب المشروع :

الاستمارة الملحق من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبين أدناه:

صاحب المشروع 1 :

اللقب : [redacted] الاسم : [redacted]
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد [redacted] مكان الازدياد -البلدية : أولاد دحمان الولاية : برج بوعريريج
العنوان : قرية الخناشة ، أولاد دحمان، برج بوعريريج

صاحب المشروع 2 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

طبقا لقرار لجنة انتقاء، واعتماد وتمويل المشاريع في دورتها رقم 2022/153، بتاريخ 28/03/2022 . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم 0024024 بتاريخ 2022/01/16 بسعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الشاب أن تعلمكم بأن استثماركم مؤهل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبة و الإعفاءات المالية في إطار الإخطار على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

- رصد المساهمة الشخصية.
- الاشتراك و الاخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.
- المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، قبل عرض الملف على لجنة انتقاء، واعتماد وتمويل المشاريع

الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة .
- قرض اضافي غير مكافئ عند الضرورة.
- تخفيض نسبة الفائدة المذكية الى (100%).

الامتيازات الضريبية و الجمركية :

1/- خلال فترة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية تقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم على القيمة المضافة. لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا اذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2/- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها
- اعفاء ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IRG، IBS أوTAP) في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في النقطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

ملاحظة: غير أن المستثمرين - الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الذي يجب ألا يقل عن 10000 دج، من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

مدة الصلاحية:
تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة بـ 12 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

31 مارس 2022

حرر في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

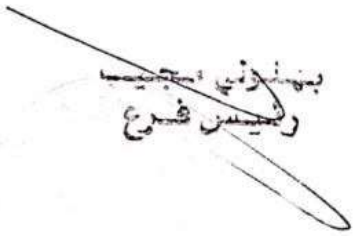

الملحق 03:إخطار اتفاقية البنك خاص بطلب تمويل (إنشاء).

BEA

بنـــك الجـــزائر الخـــارجي

Banque Extérieure d'Algérie

DIRECTION REGIONALE : SETIF
AGENCE : B.B.ARRERIDJ/109

ANNEXE 06
(INSTRUCTION N°61/4/DG DU 02/11/2021)
NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Monsieur [redacted]

[redacted] Cne **OULED DAHMANE W BBA**

Objet : A/S de votre demande de financement (**création**)
D'une Micro Entreprise: **Artisan mécanicien automobile.**

En réponse à votre demande de financement et d'emploi des jeunes, nous avons le plaisir de vous informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :
projet de création (extension des capacités de production) d'une Micro-Entreprise dans le cadre du dispositif de soutien à l'emploi

1. C.M T **1 490 000.00 DA ;**
2. Durée **6 ans et 6 mois dont 18 mois différés ;**
3. Différé **(18) mois ;**
4. Taux d'intérêt bonifié **à 100% ;**
5. Échéancier de remboursement.

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants :

❖ **A PRIORI :**

1. Le justificatif du versement de l'apport personnel;
2. Le justificatif du virement du prêt ANADE (prêt non rémunéré) ;
3. La décision d'octroi des avantages fiscaux et financiers au titre de la phase de réalisation, de création.
4. Une copie du Cahier des charges dument visé et signé.
5. Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) a votre nom.
6. copie de registre de commerce ou autre documents d'immatriculation
7. copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale.
8. copie originale du procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l ANADE valable pour toutes parties, à l'exception des activités non sédentaire.
9. le contrat d'adhésion au fond de caution mutuelle de garantie pour toute la durée du crédit bancaire
10. une copie des factures pro forma ou devis actualisé s'il y a lieu

A POSTERIORI :

1. Le Nantissement des équipements au 1er rang au profit de la Banque et au 2ème rang au profit de L' ANADE **avec scellage d'une plaque conformément à l'article 154 du code du commerce**.
2. L'Assurance multirisques à 100% pour l'ensemble des garanties sur les biens de la Micro Entreprise, Subrogée au nom de la banque au 1er rang et à l' ANADE au 2ème rang, renouvelable annuellement

Une fois effectué le virement du prêt non rémunéré accordé par l' ANADE et signature de la convention de prêt avec notre Banque, un chèque de banque subordonné à l'ordre d'enlèvement établi par l'antenne de l' ANADE vous sera remis.

Nous vous informons aussi que la validité de cet accord est limitée à une durée de (12) douze mois à compter de la date de sa signature. Dépassé ce délai et sauf dérogation de la Banque, l'accord est annulé et devient sans objet.

Copie :
Antenne ANADE

Signature Autorisée / Date: 12/06/2022.

Melle MAYOUFI Fatima
Directrice d'Agence.

بنك الجزائري الخارجي
25 شارع الجمهورية
برج بوعريريج
34000
وكالة برج بوعريريج 109